

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007)

إعداد

رائدة شحدة محمد الدودة

إشراف

الدكتور راتب الجعبري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية

الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

2010


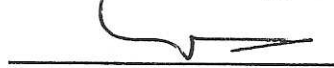

الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة
(1995-2007)

إعداد

رائدة شحدة محمد الدودة

نوقشت هذه الرسالة يوم الأربعاء، السابع من نيسان-2010 الموافق الثالث والعشرون من ربيع الآخر، 1431هـجري.

أسماء أعضاء لجنة المناقشة

- | | | |
|---|----------------|--------------------|
|  | مشرفاً ورئيساً | 1- د. راتب الجعبري |
|  | عضواً خارجياً | 2- د. سهيل سلطان |
|  | عضواً داخلياً | 3- د. طلعت أبو رجب |

الإهداء

إلى ينباع الحب والحنان

أبي وأمي

إلى من كان تشجيعهم ودعمهم سراجاً أُنار لي الطريق

زوجي وأبنائي

إلى من كانت نصائحهم وروداً زرعت في دربي

إخوتي وأخواتي

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي.

وأقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور راتب الجعبري الذي أشرف على هذا

العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة وكان مثلاً للعالم المتواضع. كما وأتقدم بالشكر

لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية التمويل والإدارة في جامعة الخليل.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المشاركة الدكتور سهيل سلطان، و

الدكتور طلعت أبو رجب على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة. ولا يفوتني

أن أشكر زوجي الدكتور عدنان قباجة لما قدمه من مساعدة وتوجيه، وشكري

وامتناني إلى الأستاذ عبد المنعم قباجة الذي قضى كثيراً من وقته في المراجعة

اللغوية للبحث.

قائمة المحتويات

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--------------------------------|
| ب | العنوان |
| ت | الإهداء |
| ث | شكر وتقدير |
| ج | قائمة المحتويات |
| د | قائمة الجداول |
| ذ | قائمة الأشكال |
| ر | ملخص الدراسة باللغة العربية |
| ش | ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية |

الفصل الأول

| | |
|----|-------------------------|
| 1 | الإطار العام للدراسة |
| 2 | 1:1 تمهيد |
| 4 | 1:2 أهمية الدراسة |
| 5 | 1:3 مشكلة الدراسة |
| 6 | 1:4 أهداف الدراسة |
| 6 | 1:5 فرضيات الدراسة |
| 7 | 1:6 منهجية الدراسة |
| 9 | 1:7 أساليب جمع البيانات |
| 10 | 1:8 محددات الدراسة |
| 10 | 1:9 تعريف المتغيرات |

- 12 1:10 نموذج الدراسة
- 13 1:11 الدراسات السابقة
- 13 1:11:1 الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر
- 21 1:11:2 الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر

الفصل الثاني

الإطار النظري

- 24 الاستثمار الأجنبي المباشر: مجاله ومحدداته
- 25 2:1 مفهوم الاستثمار الأجنبي
- 26 2:2 أنواع الاستثمار الأجنبي
- 31 2:3 محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- 41 2:4 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
- 44 2:5 محددات جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر
- 49 2:6 الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة
- 53 2:7 الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة
- 58 2:8 الإطار القانوني والمناخ الاستثماري في فلسطين
- 68 2:9 المحددات الحالية للبيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية
- 76 2:10 بعض المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية في الاقتصاد الفلسطيني

الفصل الثالث

عرض وتحليل نتائج الدراسة

- 86 3:1 المقدمة
- 3:2 عرض مقاييس النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة للسلسلة
الزمنية من (1995-2007)
- 87 3:3 عرض وتحليل أثر المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر
- 3:4 عرض وتحليل أثر المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي
غير المباشر
- 95

الفصل الرابع

| | | |
|-----|-------------------|--------------------------|
| 101 | النتائج والتوصيات | |
| 102 | | 4:1 النتائج |
| 105 | | 4:2 التوصيات |
| 108 | | قائمة المراجع العربية |
| 110 | | قائمة المراجع الإنجليزية |

قائمة الجداول

| الصفحة | المحتوى | الرقم |
|--------|--|-------|
| 52 | توزيع الشركات الأجنبية المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني قطاعياً | 1 |
| 53 | توزيع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة | 2 |
| 54 | مؤشرات سوق فلسطين للأوراق المالية (1997-2007) | 3 |
| 56 | توزيع الملكيات بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب في سوق فلسطين للأوراق المالية (2000-2007) | 4 |
| 57 | التوزيع النسبي للاستثمارات الأجنبية بين القطاعات (2001-2006) | 5 |
| 68 | مقارنة بين المزايا التي تمنحها قوانين الاستثمار في أربعة بلدان مجاورة | 6 |
| 71 | ترتيب فلسطين في سهولة الإجراءات وحماية المستثمرين | 7 |
| 72 | ترتيب فلسطين في مؤشرات تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار | 8 |
| 73 | ترتيب فلسطين في مؤشرات شفافية الصفقات ومؤشر مسؤولية المدير ، ومؤشر حماية المستثمرين | 9 |
| 74 | ترتيب فلسطين في مجال الاستيراد والتصدير من حيث التكلفة والوقت | 10 |
| 75 | ترتيب فلسطين في سهولة وصعوبة تنفيذ العقود التجارية | 11 |
| 83 | المؤشرات الاقتصادية والديمقراطية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة | 12 |
| 88 | الوسط الحسابي و الانحراف المعياري وأعلى و أدنى قيمة لمتغيرات الدراسة (1995-2007) | 13 |
| 89 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي | 14 |
| 90 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج القومي الإجمالي | 15 |
| 91 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مستوى التضخم | 16 |

| | | |
|----|--|----|
| 92 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الموازنة | 17 |
| 93 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم السكان | 18 |
| 95 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر و الاستقرار السياسي | 19 |
| 97 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر و الناتج القومي الإجمالي | 20 |
| 97 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر و مستوى التضخم | 21 |
| 98 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر و عجز الموازنة | 22 |
| 99 | معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر و حجم السكان | 23 |

قائمة الأشكال

| | | |
|----|---|-------------|
| 3 | تطور حجم الاستثمار الأجنبي في السلسلة الزمنية للفترة من 1995-2007 | شكل رقم (1) |
| 4 | تطور حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر في السلسلة الزمنية للفترة 2000-2007 | شكل رقم (2) |
| 12 | نموذج الدراسة | شكل رقم (3) |

ملخص الدراسة باللغة العربية

الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة
(1995-2007)

إعداد

رائدة شحدة محمد الدودة

إشراف

الدكتور راتب الجعبري

تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من اختلالات اقتصادية كالعجز في الحساب الجاري وارتفاع معدلات البطالة، والعجز في ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية، وتعطل كثير من مشاريع الاستثمار الأجنبي كميناء غزة ومشروع استخراج الغاز. وبعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات تبين للباحث أن الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من تدني حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها مقارنة مع بقية الدول النامية، كما يلاحظ أن هذه الاستثمارات تتسم بالتذبذب والتقلب من سنة إلى أخرى، ونظراً للأثر المشترك للعوامل الاقتصادية، وحجم السوق، ودرجة الاستقرار السياسي على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فقد قام الباحث بدراسة أثر هذه العوامل على هذه التدفقات، مع إيتراد أهم ما يعترري قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار من نواقص وثغرات، وقد هدفت الدراسة إلى:

1. توضيح مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

2. إلقاء الضوء على قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، وما يعترضها من نواقص وانتقادات.
3. التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تطوير نموذج يشمل أبرز العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي وبالتالي التعرف على أهم محدداته.

ودلت نتائج الدراسة على أن:

- 1- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدم الاستقرار السياسي وارتفاع مستويات التضخم على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.
- 2- جاءت نتائج العلاقة بين حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة والنتائج القومي الإجمالي على غير المتوقع في العلاقة، فزيادة الأداء الاقتصادي المتمثل بزيادة الناتج القومي الإجمالي عامل مهم في التأثير على حركة رؤوس الأموال. ولعل ظهور مثل هذه العلاقة السلبية في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي يمكن أن يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية، وعدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حرية انتقال هذه الأموال.
- 3- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة
- 4- ارتبط نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ارتباطاً موجباً قوياً مع زيادة حجم السكان
- 5- لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي محدوداً قياساً بحجم و حاجة الضفة الغربية وقطاع غزة للاستثمارات ولعل حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف المركز المالي والاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة المتمثل بارتفاع عجز الموازنة وضعف النمو

الاقتصادي ومحدودية السوق المحلي كانت من الأسباب التي وقفت عائقا امام الاستثمارات الأجنبية.

وقد أوصت الدراسة بـ :

1. ضرورة العمل على تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار.
2. فيما يتعلق بتحسين الإطار القانوني :
 - أ- المراجعة الدائمة والمستمرة لمختلف التشريعات الاقتصادية بما يكفل انسجامها مع التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي ويجعلها على درجة كافية من المرونة والواقعية
 - ب- الشفافية والوضوح في اللوائح والتشريعات الاستثمارية والضريبية والمالية والإدارية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية منعا للإجتهااد بها.
3. لمزيد من تشجيع الاستثمار الأجنبي غير المباشر، يجب توفر سوق مالية نشطة لضمان تحقيق سوق نشط ومنظم. ويوفر التمويل للكثير من المستثمرين.
4. إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة لزيادة ثقة الأطراف بالاستثمار

Abstract

**Foreign Investment in West Bank & Gaza Strip:
Scope & Determinants for the period (1995-2007)**

Prepared by:

Raida Shehede Mohammad Dawadeh

Supervised by:

Dr. Rateb AL Ja`bary

West Bank and Gaza Strip face serious economical problems such as current account deficit, high level of unemployment, deficit in balance of payment and increasing level of debt. Also, many foreign investment projects have stopped as Gaza port and Gas project.

The researcher has noted that the foreign investment has been falling and varying from one year to another in West Bank and Gaza, in comparison with other developing countries. Consequently, the researcher studies the effect of the economic factors, market size, political stability, on the foreign investment, and tries to clarify the shortage in the Investment Law.

The study aims to:

- 1- Throw light upon the concept and forms of foreign investment**
- 2- To identify the obstacles that face foreign investment in West Bank and Gaza , and to propose some practical suggestions to supersede these obstacles.**
- 3- Highlight the shortage in the Investment Law**
- 4- Identify the relationships between the economical and political variables from one side and the foreign investment on the other side, to determine the most important factors that affect the foreign investment flows.**

The study reaches several important results, the most significant are:

- 1- There is a statistical significant negative relationship between the political instability and inflation on one side and the capital movement represented by Foreign Investment on the other side.**
- 2- There is a statistical significant negative relationship between the Gross Domestic product and Foreign Investment. This is due to the high political risk in developing countries and insufficient capital market development.**
- 3- There is a statistical significant negative relationship between budget deficit and Foreign Investment**
- 4- There is a statistical significant positive relationship between the growth of population and Foreign Investment.**
- 5- As a result of political instability, budget deficit, less growth of Gross Domestic product, and limited market, the size of Foreign Investment still limited comparing with the West Bank and Gaza Strip needs.**

Among the recommendations suggested by this study are:

**1- Enhance the role of Palestinian Investment Promotion Agency
through:**

**A- Ensuring the availability of clear regulations related to
investment with high transparency .**

B- accessibility to the required information and data.

C- Minimizing and simplifying the routine procedures

**2- Activate the role of Palestinian Security Exchange to attract
investments by developing strong relations with Arab and global
markets**

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1:1 تمهيد

1:2 أهمية الدراسة

1:3 مشكلة الدراسة

1:4 أهداف الدراسة

1:5 فرضيات الدراسة

1:6 منهجية الدراسة

1:7 أساليب جمع البيانات

1:8 محددات الدراسة

1:9 تعريف متغيرات الدراسة

1:10 نموذج الدراسة

1:11 الدراسات السابقة

1:1 تمهيد

وضعت التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال العقدين الماضيين الدول النامية أمام تحديات كبيرة كان من أهم معالمها ظهور ما يعرف بالعولمة وما رافقها من سياسات التحرر التجاري والمالي. وتبني اقتصاد السوق فضلا عن الثورة الهائلة في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات بحيث أدت هذه التطورات إلى انهيار الحواجز بين الدول، وانفتاح الاقتصاد العالمي على بعضه، ونشوء اتفاقيات وتكتلات اقتصادية كبيرة، وظهور منظمة التجارة العالمية. ونتيجة تزايد المنافسة بين الدول الساعية لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها كان لا بد لها من أن تتمتع بمناخ استثماري قانوني ملائم مع ضرورة إقناع المجتمع الاستثماري الدولي وتعريفه بمزايا وأفاق الاستثمار فيها.

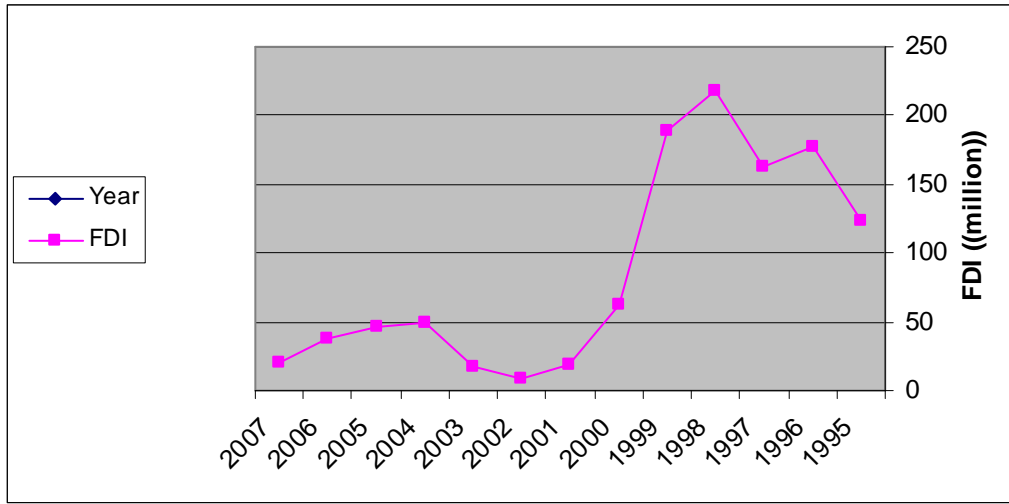
وأمام هذه الأوضاع الجديدة كان لا بد من أن تقوم الدول النامية بمراجعة أوضاعها ومجابهة الآثار الناشئة عن التطورات الجديدة ومحاولة الاستفادة منها وتجنب سلبياتها وفي سبيل ذلك قامت هذه الدول بتنفيذ برامج الإصلاح وإعادة هيكلة اقتصادية وتشريعية هدفت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجاوز الاختلال وتحرير حركة التجارة ورأس المال وتقديم كل ما من شأنه تهيئة المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ورغم سعي السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جذب الاستثمار الأجنبي إلى فلسطين عبر وضع إطار قانوني لتشجيع المستثمر الأجنبي يتضمن إعفاءات جمركية سخية ومنح الامتيازات والاحتكارات وخصخصة القطاعات الإستراتيجية وتطوير القوانين لتلائم متطلبات رؤوس الأموال الأجنبية، وإصدار القانون الأول لتشجيع الاستثمار عام 1996، وتبعه قانون معدل عام

1998، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال محدوداً قياساً لحاجة الضفة الغربية وغزة للموارد الأجنبية و مقارنة مع تدفقات هذا الاستثمار نحو المناطق النامية الأكثر جذباً للاستثمار، وكما يلاحظ في الشكل رقم (1) فقد كان الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر متصاعداً في الفترة من 1995 حتى 1998، ومنتاقصاً في الفترة من 2000-2002، ثم متصاعداً بشكل متناقص خلال الفترة 2003 حتى 2007.

شكل رقم (1)

تطور حجم الاستثمار الأجنبي في السلسلة الزمنية للفترة من 1995-2007

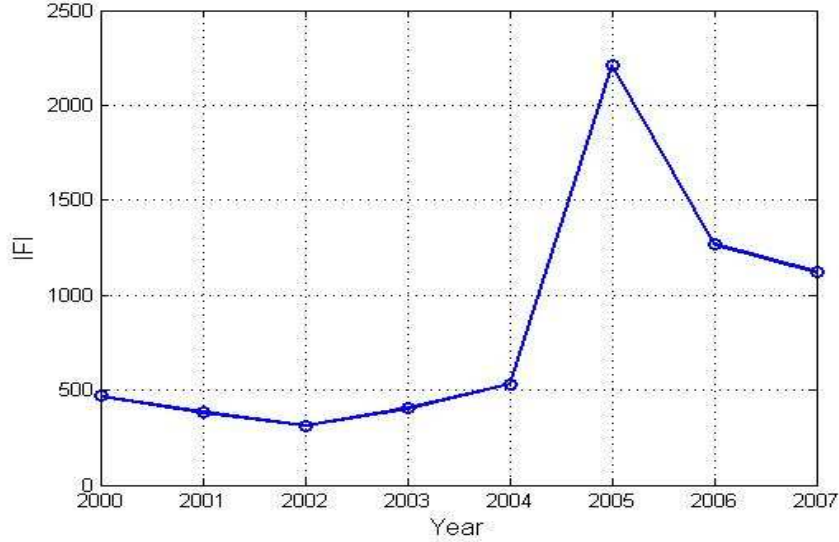


أما فيما يتعلق بالاستثمار غير المباشر، وكما يلاحظ من الشكل رقم (2)، فقد كان الاتجاه العام

متصاعداً في السلسلة الزمنية من العام 2000 حتى العام 200.

شكل رقم (2)

تطور حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر في السلسلة الزمنية للفترة 2007-2000



و تأتي هذه الدراسة بهدف الكشف عن العوامل التي تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة, بالإضافة لتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في تذليلها.

1:2 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تسليطها الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وحجمه، كذلك أهم العوامل المحددة للطلب على مثل هذا الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة من (1995-2007) في ظل تزايد حجم ودور هذه الاستثمارات في التنمية لتكون إحدى الدراسات التي تحاول الكشف عن أثر العوامل الاقتصادية، والقانونية، والسياسية، وحجم السوق على تدفق الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.

1:3 مشكلة الدراسة:

تعاني الأراضي الفلسطينية من اختلالات اقتصادية عديدة، كالعجز الكبير في الحساب الجاري الناجم عن التراجع في دخل العاملين، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، والعجز في ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية، وتعطيل كثير من مشاريع الاستثمار الأجنبي مثل ميناء غزة ومشروع استخراج الغاز.

وبعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات تبين للباحثة أن الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من تدني حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها مقارنة مع بقية الدول النامية، فلم يتجاوز مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة (812) مليون دولار للفترة من 1997-2006، إلا أنه بلغ في الأردن و لنفس الفترة (8294) مليون دولار، وفي سوريا (2497) مليون دولار، وفي لبنان (18072) مليون دولار. كما يلاحظ أن هذه الاستثمارات تتسم بالتذبذب والتقلب من سنة إلى أخرى، ونظراً للأثر المشترك للعوامل الاقتصادية، وحجم السوق، ودرجة الاستقرار السياسي على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فقد قامت الباحثة بدراسة أثر هذه العوامل على هذه التدفقات، مع إيراء أهم ما يعتري قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار من نواقص وثغرات، وتقديم المقترحات التي من شأنها تحسين أوضاعها، بالإضافة إلى وضع الحلول والتوصيات الواجب اتباعها لتشجيع المستثمر العربي والأجنبي على الاستثمار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

1:4 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف عديدة ولعل أبرزها ما يلي :

4. توضيح مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر
5. إلقاء الضوء على قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، وما يعترضها من نواقص وانتقادات.
6. التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تطوير نموذج يشمل أبرز العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي وبالتالي التعرف على أهم محدداته.

1:5 فرضيات الدراسة:

1. هناك أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.
2. هناك أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.
3. هناك علاقة طردية بين حجم الناتج القومي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للضفة الغربية و قطاع غزة.
4. هناك علاقة طردية بين حجم الناتج القومي وتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر للضفة الغربية و قطاع غزة.

5. هناك علاقة سلبية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.
6. هناك علاقة سلبية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.
7. هناك علاقة سلبية بين عجز الموازنة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.
8. هناك علاقة سلبية بين عجز الموازنة وتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.
9. هناك علاقة طردية بين حجم السكان وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة .
10. هناك علاقة طردية بين حجم السكان وتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة .

1:6 منهجية الدراسة :

وصولاً لأهداف الدراسة وتحقيقاً لأهميتها تم اعتماد اسلوبين متكاملين في البحث العلمي:

- أ- الاسلوب النظري الوصفي والتحليلي عبر وصف الظواهر الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تحليلها وتضمينها الدلالات المختلفة المستخلصة.
- ب- أسلوب التحليل القياسي. عبر ارتكازه على التحليل الكلي للمتغيرات الاقتصادية والسياسية من خلال نماذج قياسية بهدف الخروج بمؤشرات رقمية عن أثر المتغيرات

المستقلة عن المتغير التابع ممثلة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للسلسلة الزمنية من (1995-2007)، و للفترة من (2000-2007)¹ للاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفقا للمعادلة التالية:

$$F_i = b_0 + b_1 S + b_2 GDP + b_3 I + b_4 D + b_5 pop + e$$

حيث أن :

F_i هي الاستثمار الأجنبي.

S : متغير وهمي يقيس أثر المخاطر السياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية للضفة الغربية و قطاع غزة.

GDP : حجم الناتج القومي.

I : معدل التضخم.

D : عجز الموازنة دون المساعدات الخارجية.

POP : حجم السكان.

e : الخطأ العشوائى

واعتمادا على الدراسات التطبيقية والأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والقياس تم تحديد أبرز المتغيرات التي - من المفترض - أنها أثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية لفلسطين خلال الفترة قيد الدراسة ,وقد تم استخدام الإنحدار البسيط والمتعدد لدراسة العلاقة بين المتغير التابع ممثلا بالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والمتغيرات المستقلة

¹ تصنيف المستثمرين كمحليين وأجانب بدأ منذ العام 2000 في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ممثلة بدرجة الاستقرار السياسي، حجم الناتج القومي الاجمالي، معدل التضخم، عجز الموازنة، حجم السكان.

كما استخدمت الباحثة الاساليب الاحصائية التالية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1- الاسلوب الوصفي التحليلي (Descriptive Analysis)، من خلال استخدام مقاييس

النزعة المركزية كالوسط، ومقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري، كما تم استخدام

حساب التكرارات والنسب المئوية.

2- اختبار التوزيع الطبيعي (Samirnov-Kolmogov)، من خلال قياس التوزيع

الطبيعي للبيانات

3- اختبار قوة النموذج (Multicolliniarity)، حيث تم استخدامه للتأكد من عدم وجود

تداخل في الفرضيات من خلال مصفوفة الارتباط.

4- اختبار تحليل التباين (One Way Anova)، لإختبار ما إذا كان هناك فرق بالنتائج ذو

دلالة إحصائية تبعا لاختلاف المتغير، ولتحديد مساهمة كل متغير من المتغيرات

المستقلة والضابطة في التأثير على المتغير التابع.

1:7 أساليب جمع البيانات :

تم جمع البيانات من المصادر التالية:

1. المصادر الأولية المتمثلة في البيانات والأرقام المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية

والاستثمار الأجنبي من خلال النشرات والدوريات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة

أو الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة الاقتصاد الوطني، وسوق فلسطين للأوراق

المالية، ومركز ماس للسياسات الاقتصادية وغيرها من الجهات الرسمية.

2. المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والدوريات والمراجع.

1:8 محددات الدراسة:

- عدم توفر بيانات حول حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر ما قبل العام 2000 نظراً لعدم وجود تصنيف للمستثمرين كمحليين وأجانب لدى سوق فلسطين للأوراق المالية.
- عدم وجود ارقام رسمية لدى هيئة تشجيع الاستثمار حول الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين، مما يضطر الباحثة للإعتماد على نشرات المنظمات الدولية.

1:9 تعريف المتغيرات:

فيما يلي تعريف بأهم المصطلحات التي سيتم استخدامها في الدراسة.

1- الإستثمار الأجنبي المباشر : Foreign Direct Investment

عرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الإستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي تتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 15% من ملكية المشروع". (الهجوج ، 2004)¹

(¹) الهجوج، حسن، اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة-مصر، 2004.

وعرفته الأمم المتحدة على أنه "الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل، ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي، ويتم الاستثمار الأجنبي بواسطة الأفراد و منشآت الأعمال".¹

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر Indirect Foreign Investment

يتمثل في شراء الأسهم والسندات، والمشاركة في مختلف المشروعات القائمة في أي بلد أجنبي، ولا يتميز بالسيطرة على المجال الذي يساهم فيه، وما هو إلا شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة وعوائد رأس المال.

3- الناتج القومي الإجمالي GDP

قيمة السلع والخدمات النهائية التي انتجت خلال سنة

4- التضخم: Inflation

يعني الزيادة المستمرة في مستوى الاسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية بالنسبة للمستثمر، حيث أن ارتفاع مستوى الاسعار في الاقتصاد سيؤدي إلى ارتفاع الاجور ومستلزمات الانتاج، وبالتالي خفض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الاخرى في الأسواق القائمة

5- الاستقرار السياسي Political stability

وهي حالة الاتفاق ما بين مختلف الجهات السياسية والمستويات الاجتماعية في المجتمع الواحد، إضافة للعلاقة مع الجوار و مدى تأثيرها على المناخ الاستثماري.

6- عجز الموازنة : Budget deficit يمكن النظر إلى عجز الموازنة بمنظاريين:

1 – بالمفهوم المالي الحسابي: عجز الموازنة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها، بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية.

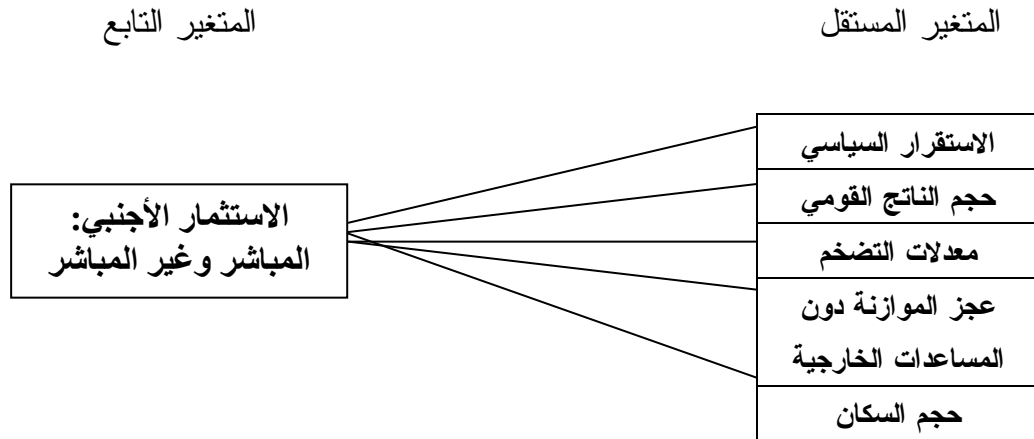
¹ Madura,J., International Financial Management,pp122.

2 – بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي: يتمثل عجز الموازنة بالآثار السلبية التي تتجم عن السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المتبع في اعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية.

7- حجم السكان Population : هو عدد الأفراد من كل الأعمار المنتمين إلى دولة معينة والمقيمين في إقليم واحد.

1:10 نموذج الدراسة:

يتمثل نموذج الدراسة في معرفة أثر كل من الاستقرار السياسي وحجم الناتج القومي ، ومعدلات التضخم، وعجز الموازنة دون المساعدات الخارجية، وحجم السكان على الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة.



1:11 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وقد قام البنك الدولي بمجموعة من الدراسات تناولت مختلف جوانب الموضوع خاصة علاقة الاستثمار الأجنبي بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة في العديد من الدول. وقد صنفت الدراسات العوامل التي تحد من الجاذبية الاستثمارية للدول إلى عوامل مرتبطة بحجم وجودة العوامل الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى العوامل التي تتعلق بالكفاءة (الإطار القانوني، والرقابي، والضرائب، وعوامل جودة وحجم السوق المالية المحلية). ولتناول الدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، قامت الباحثة باستعراض مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بشقي الاستثمار الأجنبي.

1:11:1 الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

1- دراسة (جانقي ويعقوب، 2005)¹ بعنوان:

" تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع السوداني "

حيث استعرض الباحثان أثر المناخ الاستثماري على الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ جانقي، يعقوب علي و بأنقا، علم الدين، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر التمويل والاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر: تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، شرم الشيخ- مصر، 2005.

توصلت الدراسة إلى أن توفر البنية التحتية، واستقرار الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والقانونية، إلى جانب وفرة البيئة الادارية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- دراسة (Jose G.,2004)¹ بعنوان:

"A swnsitivity Analysis of FDI Determinants in Developing Countries"

التي هدفت للتعرف على أسباب النمو الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية للفترة من (1985-2000)، حيث توصل الباحث إلى أن التغيير في التشريعات والقوانين الذي أحدثته الدول النامية، إلى جانب الاستقرار السياسي، ونمو الناتج القومي من المحددات الرئيسية لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- دراسة (الربيعي،2005)² بعنوان:

"أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية"

التي هدفت لدراسة أثر كل من المخاطر السياسية كدرجة الاستقرار الحكومي، ووجود نزاعات داخلية وخارجية للفترة (2000-2002) على الاستثمار الأجنبي المباشر. خلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي، ومؤشرات السياسة الاقتصادية، ودرجة المخاطرة من المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ Jose G., *A Sensitivity Analysis of Foreign Direct Investment Determinants in Developing Countries*, PH.D Thesis. The Johns University, 2005.pp89-113 (www.lib.umi.com/dissertation)

² الربيعي، فلاح، *أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية*، جامعة عمر المختار، طرابلس، 2005، ص. 20.

4- دراسة (Santis and Vicarelli, 2007)¹ بعنوان:

"The Determinants of FDI Inflows in Europe"

هدفت الدراسة للتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصناعية من خلال دراسة العلاقة بين حجم السوق ونصيب الفرد من الناتج القومي، ونمو السوق، وتوفر الموارد، والحوافز الاستثمارية وتوفر البنية التحتية (مقيساً بحجم الانفاق الحكومي)، والتدخل الحكومي (مقيساً بتحرير حركة رأس المال)، للفترة من (1986-1997) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أظهرت الدراسة علاقة موجبة بين المتغيرات السابقة وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الصناعية.

5- دراسة (Winchell, 2007)² بعنوان:

"Determinants of FDI in Developing Countries Bilateral Investment Treatie and Intellectual property rights"

التي هدفت لإختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق التملك، وضمان الاستثمارات من الدولة المضيفة لعينة من 111 قطراً للفترة من (1994-2004)، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان الاستثمارات وحقوق التملك.

¹ Santis De and Vicarelli Claudio, *The Determinants of FDI flows in Europe*. Paper presented at 4th International Studies Association annual convention, Chicago, February, 2007. www.ssrn.com

² Winchell, J. *Determinants of FDI in Developing countries, Bilateral Investment Treaties, and Instinctual property Rights*. Paper presented at 4th International Studies Association annual convention, Chicago, February, 2007. www.ssrn.com

6- دراسة (Sawkut et al,2007)¹ بعنوان:

"Determinants of FDI: Lessons from African Economies"

التي هدفت إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من الدول الأفريقية بلغت 20 قطراً ولسلسلة زمنية امتدت من (1995-2005). حيث خلصت الدراسة إلى أن حجم السوق، ومستوى الانفتاح الاقتصادي، وتوفر العنصر البشري القادر على العمل ارتبط ارتباطاً موجباً مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من حجم السوق، ومستوى الانتاج. في حين ارتبط عدم توفر الأيدي العاملة، وحالة عدم الاستقرار السياسي سلباً مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- دراسة (Ang B.,2007)² بعنوان:

"Determinants of FDI In Malaysia."

وقد هدفت الدراسة إلى اختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا للفترة من (1960-2005). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن التطور التكنولوجي، والنمو في الناتج القومي الإجمالي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي من المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ Sawkut,R. *Determinants of FDI: lessons from African Economies*. Journal of applied Business and Economics, Vol. 9, No. 1, 2009, pp60-71.

² Ang, B. *Determinants of FDI In Malaysia*. Journal of Policy Modeling, Vol.30, No.1,2008, pp. 185-189.

8- دراسة (Yeo et al,2007)¹ بعنوان:

" An Emperical study on the Determinants of FDI into Korean service Industry".

هدفت الدراسة للتحقق من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي الكوري لسلسلة زمنية من (1993-2006). وقد خلصت الدراسة إلى أن كلفة العمالة، وحجم السوق، وحجم التجارة الخارجي، والتحرير المالي محددات أساسية لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

9- دراسة (Laabas and Abdmoulah,2008)² بعنوان:

"Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments"

هدفت الدراسة للتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي العربي في 17 دولة عربية للفترة من (1998-2007). حيث أشارت النتائج إلى أن التباين في حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي العربي مرده حرية البيئة الاستثمارية، ونوع التشريعات في الدولة، ونوعية البنية التحتية، ومستوى الفساد الإداري في القطر.

¹ Yeo,T. *An Emperical study on the Determinants of FDI into Korean service Industry*. Journal of Business Studies, Vol.11, No.1,2008, pp. 9-22.

² Laabas,B. and Abdmoulah,W. *Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments*, Arab Planning Institute, Kuwait,2009.pp.20-30

10- دراسة (Abdul Mottaleb,2008)¹ بعنوان:

"Determinants of FDI and Impact on Economic Growth In Developing Countries"

التي هدفت لدراسة أسباب عدم قدرة الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدر الكافي، لعينة شملت 60 دولة ذات دخل منخفض ومتوسط، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول التي يرتفع فيها الناتج القومي، وتتوفر فيها البنية التحتية الحديثة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأخرى.

11- دراسة (Fabian et al,2008)² بعنوان:

"The Characteritics and Determinants of FDI in Ghana"

هدفت الدراسة لتحليل خصائص ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا من خلال مقابلة المسؤولين في 54 مشروعاً أجنبياً، وقد خلصت الدراسة إلى:

أ- رأى 19 مسؤولاً أن عوامل الاقتصاد والظروف السياسية أكثر العناصر أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو الدول الأكثر ديمقراطية.

ت- رأى 20% من المسؤولين أن النمو الاقتصادي ومستوى التضخم من الأسباب المهمة في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه.

¹ Abdul Mottaleb, *Determinants of FDI and Its impact on Economic Growth In Developing Countries*, policy research working paper series, World Bank, 2009,pp1-5, www.ssrn.com

² Fabian,B., Matthias,B. & Robert,O. *The characteristics and determinants of FDI in Ghana*. Hamburg Institute of International Economics,2008,pp2-15. www.hwwi.org

ث-رأى 25% من الذين تمت مقابلتهم أن وجود تشريعات تحمي المستثمرين الأجانب من المحددات الأساسية لقرار الاستثمار.

12- دراسة (Rodriguez and Pallas,2008)¹ بعنوان:

"Determinants of FDI in Spain"

هدفت الدراسة لإختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا للفترة من 1993-2000 على مستوى القطاعات، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإختلاف في كلفة العمالة، إلى جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي كمستوى التضخم، ودرجة النمو في الناتج المحلي ذات دلالة في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لإسبانيا

13- دراسة (Rault et al,2008)² بعنوان:

"The Determinants of FDI: Evidence from Recent European Union Members"

حاولت الدراسة استكشاف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي ودرجة التباين في حجم الاستثمارات للأعوام (2005-2007)، وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم السوق وكلفة الأيدي العاملة، ودرجة الإصلاح الاقتصادي، والإستقرار السياسي ذات دلالة في التأثير على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي في هذه الأقطار.

¹ Rodriguez & Pallas,J. *Determinants of FDI in Spain*. Applied Economics Vol.40,No.19, 2008, pp. 2443-2450.

² Rault, Ch., Sova,R. & Sova,A. *The determinants of FDI. Evidence from recent European Union Members*, IABR and TLC Conference Proceedings, Puerto Rico, USA. 2008.

14- دراسة (Faeth,2009)¹ بعنوان:

"Determinants of FDI, Theoretical Models"

عرضت الدراسة النماذج النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقته بنظرية التجارة الكلاسيكية، ومزايا التملك، وعناصر الاقتصاد الكلي، ونظرية المعرفة، ومخاطر القطر. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة أن تأخذ نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم السوق، وعنصر التكاليف، والحماية للمستثمرين، وعنصر المخاطرة، وكلفة النقل لتفسير ظاهرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

15- دراسة (Rysava and Galeotti,2009)² بعنوان:

"Determinants of FDI in Czech, Manufacturing Industries between (2000-2006)"

هدفت الدراسة محاولة فهم كيفية اختيار المستثمرين الأجانب لمكان استثماراتهم في مجموعة من الصناعات ومحددات هذا الاختيار للفترة (2000-2006)، وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى البحث والتطوير، وكلفة الأيدي العاملة، وتطور عناصر الاقتصاد الكلي هي أهم المحددات التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في دول التشيك.

¹ Faeth, I., *Determinants of FDI, a tale of Nine Theoretical Models*, Journal of Economic Surveys, Vol.23, No.1, 2009, pp.165-196.

² Rysava,E. and Galeotti,E. *Determinants of Foreign Direct Investment in Czech Manufacturing Industries between 2000-2006*, Charles University. Prague.Institute of Economic Studies , working papers,2009,pp1-28. <http://ies.fsr.cuni.cz>

1:11:2 الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر

هناك عدد كبير من الدراسات حاولت تحليل دور الأسواق المالية في جذب الاستثمارات الخارجية، وقد ركزت على حرية انتقال الأموال بين الدول. كما ظهرت دراسات عديدة تناولت العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والسكانية المختلفة، وفيمايلي مجموعة من هذه الدراسات:

1- دراسة (Georgiev,2005)¹ بعنوان:

"Macroeconomic Fundamentals and Net Portfolio Investment between Developed Regions "

حاولت الدراسة اختبار العلاقة بين عناصر وأساسيات الاقتصاد الكلي وتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر على السوق الأمريكية، ذلك لمعاونة متخذي القرار في التنبؤ بحجم التدفقات المستقبلية، وباستخدام بيانات ربعية للفترة (1988-2003). حيث خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الناتج القومي وتدفق الاستثمارات. في حين أظهرت الدراسة أن سعر الفائدة أحد أهم المحددات لهذه التدفقات.

¹ Georgiev,G. *Macroeconomic Fundamental and Net portfolio investment between developed regions*, Journal International Finance, Vol.8, No.2, 2000, pp.303-327

2- دراسة (Uctum,2005)¹ بعنوان:

"Portfolio Flow, FDI, Crises and Structural Breaks in Emerging Markets:
Evidence from Turkey"

هدفت الدراسة لتحليل أثر الأزمات الاقتصادية على العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للفترة من (1982-2001) في تركيا من خلال التساؤل فيما إذا كانت عوامل الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية الأخرى تفسر التذبذب في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة بين الإستقرار السياسي ونمو الناتج القومي، وعجز الموازنة، ومستويات التضخم، وسعر الفائدة، وتدفق الاستثمار الأجنبي.

3- دراسة (Carlos and Rowland,2005)² بعنوان:

"Determinants of Investment Flows into Emerging Markets"

انطلقت الدراسة من أهمية التدفقات المالية للأسواق الناشئة لأنها تشكل جزءاً مهماً من ميزان المدفوعات لهذه الدول، وقد اعتمد الباحثان على الناتج القومي الأجنبي غير المباشر للفترة (1998-2002) في 46 سوقاً ناشئاً. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة وتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر لهذه الأسواق.

¹ Uctum, M. and Uctum, R. *Portfolio Flows, Foreign Direct Investment, Crises and structural changes in Emerging Markets. Evidence from Turkey*, 11th annual conference on computing in economics and finance. 2005.

² Carlos, A. and Rowland, P. *Determinants of Investment flows into emerging markets*, 2005, pp. 2-13
www.ssrn.com

4- دراسة (Niewerburgh et al,2006)¹ بعنوان:

"Stock market development and economic growth in Belgium"

تناولت الدراسة العلاقة بين تطور السوق المالي من خلال الاستثمار، بما فيها الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والنمو الاقتصادي طويل الأجل، باستخدام بيانات لبورصة بروكسل للفترة (1830-2000). حيث أكدت الدراسة أن النمو الاقتصادي من أكثر المحددات لتدفق الاستثمار لهذه السوق.

5- دراسة (Billmeier and Massa, 2007)² بعنوان:

"What Drives Stock Market development in the Middle East and Central Asia-institutions, remittances, or natural resources?"

تناولت الدراسة العوامل الاقتصادية التي تقف خلف تطور الأسواق المالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. قام الباحثان بتحليل بيانات لـ 17 دولة مثل معدل الدوران، ومستوى الدخل، ومستوى الادخار، والتغير في التضخم، وتطبيق القوانين، والشفافية. حيث أكدت الدراسة على العلاقة الإيجابية بين تطبيق القوانين الخاصة بحماية المستثمرين، وارتفاع مستويات الدخل، وتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر لهذه الدول.

¹ Niewerburgh, S. Buelens, F. and Cuyvers, L. *Stock Market Development and Economic Growth in Belgium*, Explorations in Economic History, Vol.43, No.1,2006, pp.1-26

² Billmeier A. and Massa, I., *What Drives Stock Market development in the Middle East and Central Asia- institutions, remittances, or Natural Resources?* IMF, Working Paper,2007. www.ssrn.com

الفصل الثاني

الإطار النظري

الإستثمار الأجنبي : مجاله و محدداته

2:1 مفهوم الاستثمار الأجنبي

2:2 أنواع الاستثمار الأجنبي

2:3 محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

2:4 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

2:5 محددات جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر

2:6 الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية و قطاع غزة

2:7 الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الضفة الغربية و قطاع غزة

2:8 الأطار القانوني والمناخ الاستثماري في فلسطين

2:9 المحددات الحالية للبيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية

2:10 بعض المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية في الاقتصاد الفلسطيني

2:1 مفهوم الاستثمار الأجنبي

يمكن تصنيف الاستثمارات المختلفة بشكل عام حسب مصدر رأس المال المستخدم في المشاريع الاستثمارية في شكلين رئيسيين هما:-

أ- الإستثمار المحلي: و هو الإستثمار الذي يمول برأس مال محلي، سواء أكان مصدر التمويل من القطاع العام أم من القطاع الخاص. ويدار هذا الشكل من الإستثمار من قبل مستثمرين محليين يحملون جنسية البلد المحتضن لهذه الإستثمارات.

ب - الإستثمار الأجنبي: وهي تلك المشاريع الاستثمارية التي تجاوزت حدود الدولة الأم (صاحبة الموارد الاقتصادية)، بهدف جني الأرباح ، وتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، أو السياسية والإجتماعية المختلفة. (العزام،1994)¹

أما (النجار، 2000)² فقد عرف الإستثمار الأجنبي بأنه عبارة عن " كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيضة (Host Country) ، سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء أكانت لهدف مؤقت، أم لأجل محدد، أم لأجل طويل.

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الإستثمار الأجنبي، يمكننا أن نستنتج أنّ هذا الشكل من الإستثمار يترتب عليه انتقال كل أو بعض الموارد الاقتصادية خارج حدود السوق المحلي إلى سوق أو أسواق عالمية أخرى، أملاً في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية، كجني الأرباح ، وفتح أسواق جديدة ، والإستفادة من الميزات النسبية بين البلدان المختلفة، وتحقيق الأحجام الضخمة للمشروعات، بل قد يتعدى ذلك إلى غايات سياسية، أو إجتماعية، أو ثقافية، كنشر ثقافة الدولة الأجنبية أو حضاراتها في مجتمع البلد المضيف.

¹ العزام، نضال. محددات الطلب على الإستثمار، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك في الأردن، 1994. ص10

² النجار، فريد، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 23.

2:2 أنواع الاستثمار الأجنبي:

يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية إلى أنواع عديدة بحيث يعتمد هذا التقسيم على معايير مختلفة وعديدة، فعلى سبيل المثال، يمكن تقسيمها إلى استثمارات (قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل) وذلك اعتماداً على معيار الفترة الزمنية للاستثمارات الأجنبية داخل الدولة المضيفة، كما يمكن تصنيفها إلى استثمارات خاصة، أو عامة، اعتماداً على معيار إدارة أو تمويل المشروع الاستثماري.

و في هذه الدراسة، سيتم تصنيف الاستثمارات الأجنبية وفقاً لمعيار السيطرة والإشراف على كافة العمليات الإنتاجية والإدارية والتسويقية المتعلقة بالمشروع الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي وحسب هذا التصنيف هي نوعان :

1- الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment). أي الاستثمار في الأصول الملموسة ، أو ما يسمى بالاستثمار المادي.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (Indirect Foreign Investment). وهو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (Portfolio Investment) . أي شراء الأسهم والسندات، أو الأوراق المالية بصورة عامة. وعليه ستقوم الباحثة بدراسة وتحليل كل نوع من هذه الاستثمارات على حدة كالآتي:-

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة

يرى (البريكان، 2005)¹ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعطي للشركة المصدرة لرأس المال حصة السيطرة على المشروع الأجنبي، أو الاستثمارات التي تمثل ملكية كاملة في حالة إقامة مشروع ووحدات تابعة، أو شراء وحدات وشركات أجنبية بالكامل. وهي بذلك تؤثر بصورة مباشرة على نشاط الشركة وعلى إدارتها.

و بالتالي فإن هذا النوع من الاستثمار يتيح المجال للمستثمر الأجنبي إدارة المشروع، والسيطرة الكاملة على عملية التنظيم والإدارة في حالة ملكيته المطلقة للمشروع الاستثماري (Wholly-Owned Project)، أو مشاركة المستثمر الوطني في ذلك في حال تملكه لجزء من المشروع الاستثماري، أو ما يسمى بالاستثمار المشترك (Joint Venture).

و يترتب على هذا النوع من الاستثمار قيام المستثمر الأجنبي بنقل الموارد المالية، والاقتصادية والخبرات الفنية، والتكنولوجية، وفنون الإدارة المتطورة إلى الدولة المضيفة. وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة عموماً أحد الأشكال التالية:

1- الإستثمار المشترك

و هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان، أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط، بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة، وبراءات الاختراع، أو العلامات التجارية. الخ. و يرى تيربسترا (Terpestra,2002)² أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية، أو

¹ البريكان، سعود، التكامل الاقتصادي العربي- التحديات والافاق، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، 2005، ص. 52.

² Terpstra, V, *International marketing*, p.331

تسويقية، تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع، أو العملية الإنتاجية، بدون السيطرة الكاملة عليه.

و يعد الاستثمار الأجنبي المشترك من أكثر الأشكال تفضيلا وقبولاً لدى الدول النامية لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي، والرغبة في استقلالها عن الدول المتقدمة. ويتيح لها قدرا من التحكم والرقابة على كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع الاستثماري.

2- الاستثمار المملوك بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي

وهو امتلاك مطلق للمشروع الاستثماري من قبل الشركة متعددة الجنسيات، أو المستثمر الأجنبي، وبالتالي سيطرته الكاملة على إدارة المشروع، والنشاط الإنتاجي، والسياسات التسويقية والمالية وغيرها.

و هذا الشكل من الاستثمار أكثر تفضيلا من الاستثمار المشترك للشركات الأجنبية- لتوفيره الحرية المطلقة في إدارة المشروع والتحكم في النشاط الإنتاجي، وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي- من هنا فإن عامل الخوف من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى الخوف من احتكار هذه الشركات لأسواق الدول النامية، تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء تردد الكثير من الدول النامية في السماح لها بالتملك المطلق للمشاريع الاستثمارية خصوصا الاستراتيجية منها.

ثانياً: الإستثمار الأجنبي غير المباشر:-

يعد الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (Portfolio Investment) كسواء السندات، والأسهم، والأوراق المالية بصورة عامة استثماراً أجنبياً غير مباشر.

ويرى (ابو قحف، 2005)¹، أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي فقط على تملك الأفراد، أو الهيئات والشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم أو إدارة المشروع الاستثماري.

ويرى بعض الباحثين والمهتمين في هذا المجال، أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعد استثماراً قصير الأجل مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يرى بعضهم الآخر أن اللجوء إلى الصيغ البديلة للاستثمار الأجنبي المباشر تكمن وراءه مجموعة من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والأنظمة السائدة في الدولة المضيفة المنظمة لعملية الاستثمار. فقيام الدولة المضيفة_ على سبيل المثال_ بفرض القيود على المستثمر الأجنبي كعدم السماح له بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، أو وضع الإجراءات المعقدة، أو القيود أمام حركة رأس المال والأرباح الناجمة عن المشروع الاستثماري للخارج سيؤثر بشكل سلبي على مقدرتها في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها . كما أن افتقار الدولة لعنصري الأمان والاستقرار السياسي، أو الاقتصادي، وعدم توفر المناخ الملائم لعملية الاستثمار فيها ، سيدفع المستثمر إلى أن يفكر ملياً قبل ان يجازف بجملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال مشروعه في هذه الدولة .

من واقع مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج:

¹ ابو قحف، عبد السلام، *اقتصاديات الاستثمار الدولي*، مؤتمر الاستثمار والتمويل، شرم الشيخ-مصر، 2005، ص 9

1- يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر سيطرة الشركات الأجنبية على كافة العمليات الإنتاجية والإشراف عليها، وإدارة ما يتعلق بها من أمور تسويقية، أو تنظيمية خاصة بالمشروع الاستثماري في حال تملكها المطلق للمشروع الاستثماري، والمشاركة في كل ما سبق ذكره مع المستثمر الوطني في حال امتلاكها لجزء من المشروع الاستثماري.

2- تسعى الشركات الأجنبية إلى غزو الأسواق العالمية من خلال الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية لأهداف متعددة أهمها، جني الأرباح والرغبة في النمو والتوسع، وفتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها.

3- مشاركة المستثمر الأجنبي مع المستثمر الوطني في العملية الإنتاجية لا تقتصر على مساهمته في حصة من رأس المال للمشروع فقط، بل قد تأخذ المشاركة شكلا آخر، كالمشاركة في الإدارة، أو الخبرة، أو في براءة الاختراع، أو المهارات التسويقية والأمور التنظيمية الأخرى المتعلقة بالمشروع الاستثماري. وبالتالي قد لا يترتب على هذا النوع من الإستثمار انسياب، أو تدفق النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة.

4- يعد الاستثمار الأجنبي غير المباشر استثمارا قصير الأجل مقارنة مع الاستثمار المباشر، حيث يترتب على النوع الأول من الاستثمار قيام الشركات الأجنبية ، أو المستثمر الأجنبي بشراء الأوراق المالية في أي بلد بهدف الحصول على أرباح ومكاسب رأس المال فقط، في حين يترتب على النوع الثاني من الاستثمار امتلاك المستثمر الأجنبي لموجودات يصعب تحريكها، أو نقلها مما يجعلها أكثر استقرارا من النوع الأول.

5- يعد معيار السيطرة والإشراف على المشروع الاستثماري من أكثر المعايير استخداما في التمييز بين الاستثمار المباشر وغير المباشر، حيث يتميز النوع الأول من الاستثمار

بمباشرة المستثمر الأجنبي للرقابة والسيطرة على استثماراته، في حين لا ينطوي الاستثمار غير المباشر على أي نوع من أنواع السيطرة ، أو الإشراف لتدني نسبة مساهمته في المشاريع المختلفة (العزام، 1994)¹

2:3 محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من العوامل، يتعلق بعضها بالجانب السياسي، وبعضها الآخر بعوامل اقتصادية وقانونية وإجتماعية، تشكل مجملها مناخ الاستثمار في أي دولة.

إن العوامل والمتغيرات أعلاه تلعب دورا أساسيا في قرار المستثمر الأجنبي، كما تتميز بأنها متعددة ومتشابكة فيما بينها، بل ويصعب حصرها أو قياس بعضها في أغلب الأحيان، خصوصا إذا ما علمنا أن بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه، والذي قد تحكمه دوافع مختلفة قد تكون سياسية، أو إجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري يجعل منها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها. أضف إلى ذلك أن الدولة الأجنبية (الدولة الأم) صاحبة الموارد الاقتصادية، قد تلعب دورا مهما في توجيه الاستثمارات، أو نقل مواردها الاقتصادية بثتى أنواعها إلى بلد ما تبعا للعلاقات الاقتصادية، والسياسية القائمة بين البلدين، أو للغاية المراد تحقيقها.

من واقع الدراسات التطبيقية في الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والقياس يمكن تقسيم أهم المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أربع

¹ العزام، نضال، مرجع سابق، ص 62

مجموعات، وهذا يعني أن قرار المستثمر الأجنبي بصورة عامة هو دالة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي أهم العوامل التي تقع ضمن هذه المجموعات.

1- البيئة السياسية (المناخ السياسي)

يعد العامل السياسي أحد أهم العوامل الرئيسة التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي. حيث أشارت معظم نتائج الدراسات التطبيقية إلى ضرورة توفر عامل الاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن هذه العوامل:

أ- الإستقرار السياسي المحلي:

إن الاستقرار السياسي داخل الدولة المضيفة- كما أجمعت عليها النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التحليلية- يعد أحد العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وغياب هذا العنصر وافتقار الدولة له يعني سيادة حالة من عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطرة للمشروع الاستثماري، وإضفاء طابع عدم اليقين والشك، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المأمول تحقيقها من ذلك المشروع. كما أن الدولة التي تعاني من اضطرابات داخلية-سياسية واقتصادية- غالباً ما يترتب عليها بعض الممارسات والمناحي السلبية، كفرض القيود والإجراءات المعقدة على عملية تحويل رؤوس الأموال، والأرباح الناجمة عن المشروع الاستثماري أو تحويل العملة والتعامل بها، بل قد يتعدى ذلك ليشمل تأميم بعض المشاريع الاستثمارية لا سيما الاستراتيجية منها . الأمر الذي يدفع المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء إلى البحث عن أسواق خارجية تتمتع بمناخ استثماري أكثر ملاءمة، واستقراراً، وأقل مخاطرة يضمن له الإستمرارية والنجاح.

ب- المخاطر الإقليمية

بالرغم من انخفاض مرونة وحساسية المستثمر الأجنبي تجاه المخاطر الإقليمية بالمقارنة مع المخاطر المحلية التي قد يتعرض لها، بيد أن توفر عنصر الاستقرار على مستوى إقليم البلد المضيف يلعب دورا مهما في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إليه.

فالمستثمر الأجنبي في سعيه لتحقيق أهدافه الاقتصادية والمالية، لا يتوقف عند حدود الدولة المضيفة كسوق مرتقب لتصريف منتجاته، بل يتعدى طموحه ليشمل التصدير إلى أسواق الدول المجاورة أو العالمية. وبالتالي فإن سيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم قد يؤثر سلبا على حركة وحجم التجارة بين هذه الدولة ومجموعة الدول المحيطة وعلى كافة القرارات الاستثمارية.

ت- العلاقات الدولية:

لقد أشارت التجارب العملية إلى أن طبيعة العلاقات السياسية الدولية في الوقت الراهن، أصبحت تمثل محورا رئيسا في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وما يترتب عليها من موانئق واتفقيات اقتصادية ثنائية بين البلدان المختلفة. فمعظم الدول النامية تعتمد في تمويل برامجها التنموية على ما تقدمه الدول المتقدمة الأخرى من قروض ومساعدات ومنح، وعليه يمكن الإستنتاج أن ما يترتب على هذه العلاقات مستقبلا يؤثر بشكل أو بآخر على حجم التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية فيما بينها، وهذا يشير عمليا إلى أن وجود الاستثمارات الأجنبية والممارسات الإنتاجية المرتبطة بها، أصبحت رهنا بأي ردة فعل، أو خلاف سياسي قد يشوب طبيعة العلاقات السياسية بين هذه الدول مستقبلاً.

2- العوامل الاقتصادية:

أشارت معظم الدراسات التطبيقية إلى العلاقة القوية التي تربط العوامل الاقتصادية بحجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة.

ففي دراسة أجراها (Madura,2006)¹ أظهرت نتائجها أن حجم السوق مقيساً بأجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة يرتبط بحجم الاستثمارات الأجنبية وتدفقها إلى هذه الدولة ، حيث يعد حجم السوق من أكثر المتغيرات تأثيراً على هذا النوع من الاستثمار. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة ارتباط (ولكنها ضعيفة) بين كل من إجمالي الناتج المحلي، والتكوين الرأسمالي المحلي، والصادرات، ومعدل التضخم وبين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في بعض دول أمريكا اللاتينية وكذلك إيطاليا. أما في الدول الأخرى مثل المكسيك وإسبانيا فقد كان معامل الارتباط بين هذه المتغيرات كبيراً.

و المؤشرات الاقتصادية عديدة و لعل أبرزها مايلي:

أ- حجم الناتج القومي الإجمالي : تتوقع النظرية الاقتصادية وجود علاقة إيجابية بين حجم الناتج القومي الإجمالي وبين حجم الاستثمارات الأجنبية، وأن هذا العامل أحياناً يعكس حجم السوق المرتقب بالنسبة للمستثمر الأجنبي. كما أن تحقيق الدولة لمعدلات نمو اقتصادية مضطربة-تفوق النمو السكاني- يعني ارتفاعاً في نصيب الفرد من الدخل القومي، وزيادة في القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، ومظهراً من مظاهر الاستقرار الاقتصادي.

ب- معدل التضخم: والتضخم يعني "الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار"، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية بالنسبة للمستثمر. حيث أن ارتفاع مستوى الأسعار في الاقتصاد سوف يؤدي

1. Madura,J., International Financial Management, pp.75.

إلى ارتفاع الأجور، بالإضافة إلى أسعار مستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروع الاستثماري، وبالتالي انخفاض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق العالمية، وانخفاض الأرباح الحقيقية المتوقعة من المشروع الاستثماري.

ت- القدرة التنافسية في الدولة المضيفة: وفي هذا المجال تقوم نظرية عدم كمال السوق (غياب المنافسة التامة في الدولة النامية) على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية، أو الإنتاجية المختلفة، أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال. أي أن توفر بعض القدرات، أو جانب القوى لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجية، المهارات الإدارية... الخ) بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة، يعد أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية. أو بمعنى آخر إن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجياً، أو إنتاجياً، أو مالياً، أو إدارياً... الخ، سيمثل أحد العوامل الرئيسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركة الخاص بالاستثمار، أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية، أو تسويقية في الدول النامية (Madura,2006)¹

و في هذا الشأن يرى (Hood and Young, 2006)² أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير، أو التحكم في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

¹ Madura, previous reference, pps 451-453

² Hood, N. and Young, S. , *Multinational companies: Some factors and figures, Economic Impact*, PP. 47-53.

يبدو واضحاً أن هذه النظرية تحاول أن تربط حجم الاستثمارات الأجنبية بمدى ما تملكه الشركة متعددة الجنسيات من موارد مالية أو تكنولوجية، أو بشرية، أو مهارات إدارية وتسويقية متميزة، مقارنة مع نظيرتها الوطنية في الدولة المضيفة، وأن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلي (في الدولة الأم) قد يكون سبباً لدفع المستثمر الأجنبي للبحث عن أسواق عالمية أقل تنافسية.

ث- مستلزمات الإنتاج والأجور وتوفر الأيدي العاملة

رغبة في كسر حدة الرقابة، أو إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها الدولة المضيفة على عملية الاستيراد، وبهدف الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج في الدولة المضيفة مقارنة مع الدولة الأم؛ يلجأ المستثمر أحياناً إلى إنتاج بعض السلع خارج دولته. فانخفاض التكاليف النسبية لعناصر الإنتاج في الدولة المضيفة مقارنة مع الدولة الأم، تعد أحد المحفزات الجاذبة لعملية الاستثمار، طالما أن هذا التباين في أسعار عناصر الإنتاج يحقق لها مستوى مرضياً من الأرباح. كما يلعب توافر الأيدي العاملة المدربة والماهرة نفس الدور الذي تلعبه الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة المضيفة بالمقارنة مع نظيرتها الأجنبية.

ج- الإجراءات البيروقراطية

إن بيروقراطية التعامل الحكومي وعدم ثبات الأنظمة والقوانين واستقرارها قد يسبب الركود الاستثماري الأجنبي والمحلي على حد سواء، ولعل تعدد التواقيع على المعاملة الواحدة، ونقص الكفاءات الإدارية، والإجراءات المعقدة، أو الفوقية في التعامل مع المستثمر، وتباعد الدوائر المختصة ذات العلاقة بالاستثمار، بالإضافة إلى تضارب الصلاحيات فيما بينها سوف يترتب عليها انعكاسات سلبية وخطيرة على مناخ الاستثمار.

لذلك يتوجب على الدولة المضيفة إزالة العراقيل الإدارية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار، وإعادة تأهيل وهيكله موظفي الأجهزة والدوائر، وتحفيز روح المبادرة عندهم لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء.

ح- الموقع الجغرافي

وفي هذا الشأن نجد أن قرار المستثمر الأجنبي غالباً ما يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً لاستثماراته، أو مركزاً للتصدير وممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية، أو لتوفير فرص جديدة في الدول المجاورة، حيث أن الموقع البيئي للدولة، أو قربها من الأسواق العالمية، سيسهل على المستثمر الأجنبي عملية التصدير إليها، والاستيراد منها بأقل التكاليف. وعليه فإن الموقع الجغرافي المتميز يجعل من الدولة المضيفة مركزاً لخدمة حركة التجارة الخارجية والاستثمار الدولي.

خ- سعر الصرف و الإحتياجات الأجنبية

إن استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وانخفاض معدلات التضخم، من شأنه أن يدعم الثقة بالعملة المحلية، ويساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المختلفة. وتقل جاذبية الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية كلما زاد تذبذب العملة المحلية، أو عدم استقرارها أمام العملات الأجنبية الأخرى.

إن عنصر الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية، وضمان قابليتها للتحويل، من الدعامات الأساسية لتعزيز الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له، بالإضافة إلى تيسير عمليات التخطيط المتعلقة بالاستيراد والتصدير، الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع الصادرات الوطنية، والحيلولة دون تذبذب أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة. كما أن تحقيق استقرار أسعار الصرف من شأنه احتواء الضغوط التضخمية، وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي -على حد سواء- عن

طريق تقليل مخاطر المشروعات الاستثمارية، وتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة تعكس معدلات العائد الحقيقي، لضمان اختيار الاستثمارات الخاصة ذات الإنتاجية المرتفعة. ويدعم توفر المستوى الملائم من الاحتياطات الأجنبية استقرار سعر صرف العملة المحلية. كما أن الإحتفاظ بالمستوى الكافي منها يعد مطلباً رئيساً لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال استخدامها في تأمين المستوردات من المواد الخام، والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية الإنتاج والاستثمار.

د- الإنفتاح الاقتصادي

درجة الانفتاح الاقتصادي عبارة عن " حجم التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) إلى إجمالي الناتج المحلي. ويفترض أن العلاقة التي تربط حجم التجارة الخارجية بتدفق الاستثمار الأجنبي علاقة طردية. فكلما زاد حجم التجارة الخارجية- خصوصاً- الصادرات منها، زادت فرص المستثمر في الإنتاج والتوزيع، من خلال التصدير إلى الأسواق العالمية. وهذا بحد ذاته سيعمل على زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة، ويشكل حافزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ذ- البنية الأساسية للاقتصاد

لجذب الاستثمارات الأجنبية وضمان استمراريتها ، يتوجب على حكومات الدولة المضيفة، ومن خلال سياستها المالية تأسيس بنية تحتية ملائمة تسهل عملية الاستثمار، كتوفير الخدمات والمرافق الأساسية المتمثلة في شبكات الطرق البرية، والنقل البحري والجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات المياه والري والكهرباء وغيرها من الخدمات المساندة. فقيام الدولة بتوفير مثل هذا الخدمات، سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار بالنسبة لها.

3- البيئة التشريعية والقانونية

قيام الدولة بمنح الامتيازات، والحوافز والتسهيلات الجمركية، والإعفاءات الضريبية للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى وضوح وشفافية القوانين واللوائح الصادرة عنها، تعد أحد العوامل المهمة لجذب الأموال الأجنبية. وهذا يعني أن القوانين واللوائح التي تضعها حكومات الدولة المضيفة (النامية والمتقدمة على حد سواء) لتنظيم الأنشطة الاستثمارية والعمليات الإنتاجية والتجارية، يجب أن تكون على درجة عالية من الواقعية والمرونة، وأن تكون مستقرة، بهدف تحسين مستوى التوقع لدى المستثمر.

ويولي المستثمر الأجنبي عادة اهتماما بالغا للإعفاءات الضريبية والجمركية، وفترات السماح لها، أو مدى استقرارها وعدم تذبذبها، كونها تستقطع جزءا لا بأس به من الأرباح الاستثمارية المتوقعة، والعائد على المشروع الاستثماري. كما أن لشعور المستثمر الأجنبي بالاطمئنان من خلال توفير الحماية المطلوبة لاستثماراته، وتبسيط القيود المفروضة على ملكيته للمشروع الاستثماري، وإجراءات تحويل العملات الأجنبية أو التعامل بها، ومنحه الحرية الكافية لتحويل رأس المال والأرباح الناجمة عنه للخارج، دورا حيويا في تحفيزه وجذبه للاستثمار.

4- البيئة الإجتماعية والثقافية والدينية

تعد الظروف الإجتماعية والأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع، كعادات وتقاليد الدولة، بالإضافة إلى التجانس الديني، أو اللغوي بين فئات المجتمع، وما توليه الدولة من أهمية لمستوى الخدمات الصحية والتعليمية لأفرادها؛ من أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بالاعتبار قبل أن يتخذ قراره الاستثماري.

وقد يترتب على عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة، توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة، أو حظر إنتاج معين، أو الاستثمار في بعض الأنواع من المنتجات. فقيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشاريع استثمارية في دولة إسلامية تحرم الربا، ولحم الخنزير وتعاطي الكحول، وغير ذلك من المحرمات-على سبيل المثال- سوف يكون من الصعوبة بمكان نجاح المستثمر في إنتاج، أو الاستثمار في مشاريع تنتج تلك السلع.

وهناك العديد من العوامل والمتغيرات الإجتماعية تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي، أو على ممارسة الأنشطة الاستثمارية داخل الدولة المضيفة. كالاتجاهات العدائية نحو الوجود الأجنبي، وتعارض تراث الشركات الأجنبية مع تقاليد الدولة المضيفة، والإختلاف في اللغة، وارتفاع نسبة الأمية، وما يترتب عليها من انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية، أو التسويقية والترويجية...الخ.

2:4 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يختلف الاقتصاديون حول جدوى وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الدول المضيفة، وقد انقسموا إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وهم أنصار النظرية التقليدية أو الكلاسيكية، والمجموعة الثانية وهم أنصار النظرية الحديثة.

حيث يفترض أنصار النظرية الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوي على العديد من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات إلى الحد الذي جعلهم ينظرون إليها بمثابة مباراة من جانب واحد يكون الفائز فيها محددًا سلفاً، وهو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، واستند أنصار هذه النظرية إلى عدة ميررات (Shapiro,2003)¹ هي:-

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
2. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
4. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

¹ Shapiro, Alan C. Multinational Financial Management , pps 514-530.

5. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما

يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها

مقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية، ويترتب على هذا خلق الطبقة الإجتماعية

.Dual Economy

6. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة

واستقلالها من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية أو الإعتماد على الدول / الدولة الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على المؤسسات السياسية في الدول المضيفة لتحقيق أغراضها الخاصة.
- في حالة الاقتصاديات الصغيرة يصعب السيطرة على السياسة النقدية والمالية في الدول المضيفة، لمقدرة الشركة الأجنبية على توفير أموال طائلة من الخارج تؤثر سلباً على سعر الصرف ومعدلات التضخم.

وفي الجانب الآخر يرى أصحاب النظرية الحديثة أن كلاً من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة

الجنسيات والدولة المضيفة) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، وكل منهما يعتمد أو يستفيد من

الأخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. وبمعنى آخر لا توجد مباراة من طرف

واحد كما زعم الكلاسيكيون، ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير

من العوائد. غير أن حجم ونوع العوائد التي يحصل عليها كل طرف تعتمد على السياسات

المتبعة في الدول المضيفة.

واستند أنصار هذه النظرية إلى عدة مبررات (Krugman,2000)¹هي:-

- 1- الإستغلال والإستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.
- 2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- 3- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- 4- تقليل الواردات.
- 5- تدفق رؤوس الأموال.
- 6- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
- 7- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.
- 8- إن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والإجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد بعيد على المنافع السابقة.

¹ Krugman, Ch., *A cost-benifite analysis of foreign direct investment*, pp.50-52

2:5 محددات جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

من أجل تقييم مدى جاذبية أي قطر للاستثمارات الأجنبية، وبخاصة تدفقات الحقائق الاستثمارية، ينبغي مراجعة العوامل التي يتطلع إليها المستثمر الأجنبي، ويهتم بها عند اتخاذ القرار بالاستثمار أو عدم الاستثمار في بلد ما، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى مجموعة من العوامل التي تحدد جاذبية الأسواق المالية للاستثمارات الأجنبية، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

أولاً: عوامل الاقتصاد الكلي

وتشمل هذه العوامل:

1. الاستقرار السياسي والاقتصادي: فكلما كان الوضع الاقتصادي مستقرًا، وكانت معدلات النمو مرتفعة، ومعدلات البطالة منخفضة، كان ذلك مؤشراً على أن الاقتصاد قوي، وأن الاستثمار في المؤسسات المدرجة في السوق المالية ستحقق أرباحاً مجزية للمستثمرين.
2. الإدارة العامة: وتمثل أحد المحددات الرئيسية للبيئة الاستثمارية، ويشمل ذلك السياسات الضريبية، والبيروقراطية، والحكم الرشيد، والقضاء وغيرها.
3. المؤسسات المالية والمصرفية: يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في جمع الموارد المالية من المودعين ونقلها للاستثمار في السوق المالية. لذلك، يمكن اعتبار مدى تطور هذا القطاع من المؤشرات المهمة في درجة جاذبية البلد الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي. ويصعب أن تنشأ سوق مالية متطورة وناجحة في ظل غياب قطاع مصرفي متطور، يلبي احتياجات المستثمرين المالية، ويسهل عملية الاستثمار في السوق المالية.

ثانياً: العوامل الخاصة بالسوق المالية

وتشمل هذه العوامل: (Reilly, K & Brown,2003)¹

1. الشركات المدرجة في السوق من حيث عددها وحجمها ورؤوس أموالها. فكلما كان عددها كبيراً، ورأس مالها مرتفعاً، كانت هناك فرصة للمستثمر الأجنبي لزيادة استثماراته في السوق.

2. ربحية الشركات المدرجة في السوق: حيث يعد العائد على رأس المال وحقوق المساهمين من المؤشرات المهمة للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء. فالمستثمر يسعى، بصفة عامة، إلى تعظيم القيمة الصافية لحقوقه، ضمن حدود مقبولة من المخاطرة. وفي كثير من الأحيان، يقبل المستثمر معدلات مرتفعة من المخاطرة إذا تم تعويض ذلك بمعدلات عوائد مجزية.

3. الأدوات المالية المتوفرة في سوق الأوراق المالية: فكلما كانت هناك أدوات مالية كثيرة ومختلفة، وفر ذلك فرصاً استثمارية أكبر وقلل من المخاطر.

4. العوامل المتعلقة بكفاءة السوق: يقوم المستثمر الأجنبي عادة بدراسة كفاءة السوق المالية وفعاليتها بتمعن قبل أن يقوم باستثماراته في السوق. ويشمل ذلك آليات عمل السوق، والتكنولوجيا المستخدمة فيها، والفترة الزمنية لإنجاز الصفقات، وسرعة تنفيذ العمليات، وبيئة التداول العادل، وسيولة السوق (عمقها واتساعها)، ومدى اندماج السوق مع الأسواق الأخرى في المنطقة، والبنك الحاضن (الحافظ الأمين). ويهتم هذا الجزء كذلك بحساب مؤشرات مالية واقتصادية بغية تقييم بعض الأبعاد المهمة في أسواق الأوراق المالية. ومن بين هذه المؤشرات نسبة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق من

¹ Reilly,K & Brown, Investment analysis and Portfolio Management, , pps(422-429)

الناتج القومي الإجمالي، التي تعكس الجزء الخاص بالمستثمر في الناتج القومي الإجمالي من خلال استثماره في الشركات المدرجة، وبالتالي يعبر هذا المؤشر عن قدرة الشركات المدرجة في استقطاب المزيد من المستثمرين، وهي تعبر، بمعنى آخر، عن عمق السوق واتساعها. أما المؤشر الثاني، وهو نسبة حجم التداول من الناتج المحلي الإجمالي، فيقيس الجزء من الناتج القومي الإجمالي الخاص بسيولة الأصول المتداولة في السوق كجزء من الاقتصاد الكلي، الذي يعكس بالتالي قدرة السوق على توفير سيولة نقدية للمستثمرين. كما توجد مؤشرات أخرى يمكن أن تعكس سيولة السوق، مثل نسبة معدل دوران رأس المال في الأسواق إلى الناتج القومي الإجمالي، ولكن من الصعب تناولها وحسابها لعدم توفر معدل دوران رأس المال في السوق.

ثالثاً: حماية المستثمرين

من أهم العوامل التي تجذب الاستثمار إلى السوق المالية هو ثقة المستثمر واطمئنانه إلى أن أمواله غير معرضة للضياع بسبب الغش أو الخداع، وبالتالي، فهو ينظر إلى الآليات التي تقدم له ولأمواله الحماية اللازمة، ومن أهمها:

1- التشريعات والقوانين: تحاول العديد من الأسواق المالية الحفاظ على مصداقيتها أمام المستثمرين، المحليين منهم والأجانب، من خلال فرض قوانين وأنظمة تطمئن المستثمر إلى وجود رقابة صارمة تمنع أي تلاعب أو غش، وتضمن حقوقه، وتؤكد له أن مؤشرات السوق تعبر تماماً عن أوضاع الشركات المدرجة فيها، وتضمن حرية انتقال رأس المال والأرباح.

2- حوكمة الشركات: هناك الكثير من التعريفات لمصطلح الحوكمة (Corporate

Governance)، وتعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: " النظام

الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"، كما تعرف منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين

على إدارة الشركة، ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم، وغيرهم من المساهمين". تعبر

الحوكمة بشكل عام عن نظام أو مجموعة نظم تحكم العلاقات بين الأطراف التي تؤثر

على أداء الشركة أو المؤسسة، وتهتم هذه الأنظمة أيضا بتعزيز قوة المؤسسة على

المدى البعيد واستبعاد احتمالات انهيارها. كما تحدد أنظمة الحوكمة أيضا المسؤول في

الشركة أو المؤسسة والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

إن تطبيق الحوكمة يزيد ثقة جميع الأطراف المعنية بالاقتصاد، كما يؤدي إلى تعميق دور أسواق

المال، ورفع قدرتها على تعبئة المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار الأجنبي، ويضمن الحفاظ

على حقوق المستثمرين، من جهة ثانية، فإن الحوكمة تشجع النمو في القطاع الخاص، وتزيد من

قدراته التنافسية.

وتعد قواعد الحوكمة التي طورتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أكثر القواعد قبولا

وتطبيقا في الشركات المساهمة العامة، وتقوم هذه القواعد وفق خمسة معايير هي:

(قباجة، 2008)¹

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة

الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام

¹ قباجة، عدنان، أثر فاعلية ممارسة الحوكمة على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. ص

القانون، وأن يحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2. حفظ حقوق جميع المساهمين: بما يشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على المعاملات كافة مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركة: ويشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفاعلة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملون وحملة السندات والموردون والعملاء.

5. الإفصاح والشفافية: ويتناول الإفصاح عن المعلومات المهمة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير

6. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

رابعاً: ترويج السوق المالية:

ويهدف ذلك إلى المحافظة على المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي إلى السوق المالية، ويشمل:

1- التوعية الاستثمارية: وتعمل التوعية الاستثمارية على جذب المستثمرين المحليين إلى السوق المالي المحلي، والمحافظة على رأس المال الوطني داخل السوق، ومنع تسريته إلى الخارج.

2- التسويق الخارجي: ويشمل ذلك الجهود التي تبذل للوصول إلى المستثمرين الأجانب في الأسواق الخارجية، بما في ذلك المؤتمرات والندوات وغيرها، وكذلك الحوافز والإغراءات التي تقدم لهم، مثل المعاملة بالمثل وحرية حركة رأس المال والأرباح، وطمأنة المستثمر الخارجي على استثماراته.

2:6 الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية و قطاع غزة

1. مقدمة

يعمل الاقتصاد الفلسطيني تحت قيود ومعوقات عديدة منها ما هو خارجي مثل سياسات الإحتلال الإسرائيلي القمعية. وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية. ومنها ما هو داخلي كالأوضاع السياسية على الساحة الفلسطينية، وضعف الشعور بالأمن الشخصي والجماعي، وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أداء الموجود منها. إضافة إلى عدم اكتمال إصدار أو تعديل منظومة القوانين اللازمة، وغياب رؤية سياسية واضحة لشكل ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وما يترتب على ذلك من ضعف واضح في مجال رسم وتنفيذ

السياسيات الاقتصادية.(مكحول،2002)¹ . فعلى المستوى الخارجي تعاني الأراضي الفلسطينية من حالة متفاقمة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة السياسيات والإجراءات الإسرائيلية المتعسفة من اجتياحات، وحصار، وإغلاق، ومصادرة للأراضي والمياه، وبناء المستوطنات، وبناء جدار الفصل العنصري، وتجريف الأراضي الزراعية ومصادرتها، وتدمير البنية التحتية وغيرها. وقد تفاقمت هذه الأمور منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية شهر أيلول من العام (2000). فقد أشارت التقارير إلى أن عدد الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية بلغ نحو (576) حاجزا ثابتا و (2480) حاجزا طيارا خلال النصف الأول من العام (2000)، مما أعاق حركة تنقل الأشخاص والبضائع بين مدن وقرى الضفة الغربية. كما أن سيطرة إسرائيل على المعابر بين الضفة الغربية والأردن، وبين قطاع غزة ومصر أدى إلى تشوهات كبيرة في التجارة والعلاقات الخارجية للأراضي الفلسطينية مع بقية دول العالم. وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي حدث في العامين (2004-2005) ، فإن الأوضاع تدهورت مرة أخرى، وزادت حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي حدة منذ العام (2006)- بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة- بمقاطعة الحكومة الفلسطينية وقطع التمويل عنها ومنع البنوك من تحويل الأموال إليها، علاوة على امتناع إسرائيل عن تحويل أموال الضرائب الفلسطينية إلى السلطة، مما أدى إلى تفاقم الأمور في الأراضي الفلسطينية حتى غدت الحكومة عاجزة عن دفع رواتب الموظفين. وتدهورت الأمور مرة أخرى بعد استقلال "حماس" بالسلطة في قطاع غزة، مما أصبح يهدد وحدة الصف الفلسطيني، ويزيد من حالة عدم التيقن التي تعاني منها المنطقة. (ماس،2008)²

¹ مكحول، باسم، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص. 103-110
² معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مجلة المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 12، 2008، ص (51-53)

ونظراً لعدم توفر أرقام حول حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة لدى هيئة تشجيع الاستثمار، فقد اعتمدت الدراسة على البيانات المتوفرة لدى المؤسسات الدولية مثل منظمة الأنكتاد، (منظمة دولية تعرف بـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأسست سنة 1964 بهدف تطوير وتكامل العلاقات الاقتصادية بين دول العالم)، حيث أظهرت أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ (123 مليون دولاراً) في العام 1995 وارتفع إلى (177 مليون دولاراً) في العام 1996، وارتفع إلى (218 مليون دولاراً) في العام 1998، لينخفض وبشكل حاد، مع بداية الإنتفاضة الأولى، ليصل إلى 62 مليون دولاراً في العام 2000، وإلى (9 مليون دولار) في العام 2002، ثم عاد للإرتفاع للفترة من (2004-2007).¹(UNCTAD.2008)

وبالرجوع إلى وزارة الاقتصاد الوطني،(وزارة الاقتصاد الوطني)² وهي الجهة المسؤولة عن تسجيل الشركات الأجنبية، نجد أن عدد الشركات المسجلة كشركات استثمار أجنبي منذ بداية السلطة وحتى العام 2009 بلغت (143) شركة، توزعت قطاعياً على النحو الآتي:

¹ (UNCTAD, World Investment Report, (2008)

² وزارة الاقتصاد الوطني، معلومات غير منشورة.

جدول رقم (1)

توزيع الشركات الأجنبية المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني قطاعيا

| القطاع | العدد | % |
|--------------------|-------|------|
| التجاري | 37 | 26 |
| الانشاءات والأبنية | 20 | 14 |
| الخدمات | 38 | 26.5 |
| الاستثمار | 22 | 15.5 |
| الصناعة | 10 | 7 |
| البنوك | 16 | 11 |
| المجموع | 143 | %100 |

والملاحظ أن حالة عدم الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة، دفعت المستثمرين الأجانب

للاستثمار في القطاعات الأقل مخاطرة كقطاع الخدمات والتجارة وذلك لسهولة تسيلها.

أما من حيث توزيع الشركات وتواجدها في المحافظات فقد كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (2)

توزيع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التسجيل في محافظات الضفة الغربية

وقطاع غزة

| المحافظة | العدد | النسبة المئوية |
|----------|-------|----------------|
| رام الله | 114 | 80 |
| نابلس | 12 | 8 |
| أريحا | 4 | 3 |
| البيرة | 8 | 6 |
| جنين | 3 | 2 |
| غزة | 2 | 1 |
| المجموع | 143 | %100 |

2:7 الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة

بعد اتفاقية اوسلو لعام 1994، ومع زيادة التوقعات بإنعاش الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية وبدء انتشار الشركات المساهمة العامة، بادرت شركة فلسطين للتممية والاستثمار (باديكو) بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء سوق مالية أطلق عليها "سوق فلسطين للأوراق المالية" وذلك من أجل استقطاب الاستثمارات الفلسطينية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في فلسطين. وقد تحققت الفكرة في 17-11-1996، بتوقيع اتفاقية تشغيل سوق الأوراق المالية، لتعقد أول جلسة تداول لها في 18-2-1997.

بدأت سوق فلسطين للأوراق المالية بشكل متواضع بجلستين أسبوعياً، وبعدد قليل من الشركات المدرجة بلغت 18 شركة مساهمة عامة، لا يتجاوز رأسمالها (82 مليون دولار). وقد زاد عدد جلسات التداول إلى خمس جلسات ابتداء من مطلع عام 2003. وزاد عدد الشركات المدرجة ليصل 26 شركة في ذلك العام، ثم إلى 35 شركة برأس مال قدره (950 مليون دولار) في نهاية عام 2007، وكما يتضح من الجدول اللاحق، فقد ارتفعت القيمة السوقية لعدد الأسهم المتداولة من (529,057,368 دولار) في العام 1997 ليصل إلى (2,474,679,018 دولار) في العام 2007.

جدول رقم (3)

مؤشرات سوق فلسطين للأوراق المالية (1997-2007)

| السنة | عدد الاسهم المتداولة | قيمة الأسهم المتداولة | عدد جلسات التداول | عدد الصفقات | القيمة السوقية للدولار |
|-------|----------------------|-----------------------|-------------------|-------------|------------------------|
| 1997 | 10,000,276 | 25,158,471 | 66 | 1,957 | 529,057,368 |
| 1998 | 16,782,498 | 68,642,344 | 100 | 7,639 | 587,876,243 |
| 1999 | 68,892,607 | 150,243,919 | 146 | 10,625 | 848,935,775 |
| 2000 | 93,351,075 | 188,982,443 | 211 | 20,143 | 766,018,025 |
| 2001 | 33,456,535 | 74,528,351 | 161 | 8,205 | 722,631,785 |
| 2002 | 18,666,938 | 45,084,654 | 100 | 4,579 | 576,593,466 |
| 2003 | 40,350,788 | 58,326,445 | 223 | 10,552 | 650,468,928 |
| 2004 | 103,642,845 | 200,556,709 | 244 | 27,296 | 1,096,525,380 |
| 2005 | 369,567,295 | 2,096,178,223 | 246 | 166,807 | 4,457,227,305 |
| 2006 | 222,689,351 | 1,067,367,951 | 238 | 150,592 | 2,728,811,088 |
| 2007 | 229,422,814 | 813,469,090 | 248 | 157,300 | 2,474,679,018 |

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في سوق فلسطين للأوراق المالية، ينقسم الاستثمار في السوق حسب الجهة المستثمرة إلى نوعين: استثمار محلي واستثمار أجنبي، وكما يتضح من الجدول

رقم (4)، بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في السوق (467,923,845 دولارا) من مجموع الاستثمار البالغ (1,025,340,203 دولارا) في العام 2000، أي ما يعادل (45.73%)، و(303,544,382 دولارا) دولارا من مجموع الاستثمار في السوق البالغ (663,733,537 دولارا) في العام 2001، أي ما يعادل (45.73%)، و (234,382,013 دولارا) من مجموع الاستثمار البالغ (519,777,382 دولارا) في العام 2002، أي ما يعادل (45.09%)، و(404,585,651 دولارا) من مجموع الاستثمار البالغ (881,497,258 دولارا) في العام 2003، أي ما يعادل (45.90%)، و (459,324,833 دولارا) في العام 2004، أي ما يعادل (38.92%)، و(2,209,607,799 دولارا) من مجموع الاستثمار البالغ (4,349,857,127 دولارا) في العام 2005، أي ما يعادل (50.80%)، و (1,267,201,710 دولارا) من مجموع الاستثمار البالغ (2,666,457,965 دولارا) في العام 2006، أي ما يعادل (47.52%)، و(1,121,503,181 دولارا) من مجموع الاستثمار البالغ (2,435,182,693 دولارا) في العام 2007، أي ما يعادل (46.05%)،

جدول رقم (4)

توزيع الملكيات بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب في سوق فلسطين للأوراق المالية

(2007-2000)

| 2000 | مجموع الاستثمار في السوق 1 | نذ | أجنبي (دولار) | % | القيمة (دولار) | % |
|------|----------------------------|---------------|---------------|-------|----------------|-------|
| | 1,025,340,203 | 55,411,358 | 467,923,845 | 45.73 | 122,500,562 | 26.18 |
| | | | | | | 43.36 |
| | | | | | | 20.33 |
| | | | | | | 3.87 |
| | | | | | | 4.19 |
| | | | | | | 1.19 |
| | | | | | | 0.88 |
| 2001 | 663,733,537 | 360,189,155 | 303,544,382 | 45.73 | 92,986,480 | 30.63 |
| | | | | | | 40.75 |
| | | | | | | 17.87 |
| | | | | | | 6.30 |
| | | | | | | 3.34 |
| | | | | | | 1.09 |
| | | | | | | 0.02 |
| 2002 | 519,777,382 | 285,395,369 | 234,382,013 | 45.09 | 72,154,278 | 30.78 |
| | | | | | | 41.72 |
| | | | | | | 16.93 |
| | | | | | | 6.64 |
| | | | | | | 2.90 |
| | | | | | | 1.03 |
| | | | | | | ---- |
| 2003 | 881,497,258 | 476,911,606 | 404,585,651 | 45.90 | 95,521,391 | 23.61 |
| | | | | | | 50.33 |
| | | | | | | 18.78 |
| | | | | | | 3.57 |
| | | | | | | 2.54 |
| | | | | | | 1.18 |
| | | | | | | ----- |
| 2004 | 1,180,304,671 | 720,979,837 | 459,324,833 | 38.92 | 133,660,499 | 29.10 |
| | | | | | | 48.15 |
| | | | | | | 14.40 |
| | | | | | | 4.67 |
| | | | | | | 2.09 |
| | | | | | | 1.59 |
| | | | | | | ----- |
| 2005 | 4,349,857,127 | 2,140,249,328 | 2,209,607,799 | 50.80 | 670,715,341 | 30.35 |
| | | | | | | 41.12 |
| | | | | | | 14.15 |
| | | | | | | 4.05 |
| | | | | | | 4.25 |
| | | | | | | 3.04 |
| | | | | | | 1.12 |
| | | | | | | 1.92 |

| 2006 | مجموع الاستثمار في السوق | محلي | أجنبي | % | القيمة | % |
|------|--------------------------|---------------|---------------|-------|-------------|-------|
| | 2,666,457,965 | 1,399,256,254 | 1,267,201,710 | 47.52 | 374,703,399 | 29.57 |
| | | | | | 540,203,281 | 42.63 |
| | | | | | 191,395,002 | 15.10 |
| | | | | | 47,704,191 | 3.76 |
| | | | | | 42,274,712 | 3.34 |
| | | | | | 33,956,107 | 2.68 |
| | | | | | 17,310,359 | 1.37 |
| | | | | | 19,654,656 | 1.55 |
| 2007 | 2,435,182,693 | 1,31,679,512 | 1,121,503,181 | 46.05 | | |
| | | | | | 317,811,306 | 28.34 |
| | | | | | 485,027,743 | 43.25 |
| | | | | | 19,932,401 | 17.74 |
| | | | | | 15,892,275 | 1.42 |
| | | | | | 26,081,355 | 2.33 |
| | | | | | 28,516,965 | 2.54 |
| | | | | | 31,862,004 | 2.48 |
| | | | | | 17,379,399 | 1.55 |

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، بيانات غير منشورة

أما من الناحية القطاعية، فقد توزعت الاستثمارات الأجنبية في سوق فلسطين للأوراق المالية

كما في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي للاستثمارات الأجنبية في سوق فلسطين للأوراق المالية

بين القطاعات (2001-2006)

| نسبة الاستثمار الأجنبي | | | | | | القطاع |
|------------------------|------|------|------|------|------|-----------|
| 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 28.0 | 5.7 | 4.3 | 5.1 | 6.0 | 6.4 | الصناعة |
| 13.1 | 49.9 | 37.2 | 43.8 | 42.6 | 43.3 | الخدمات |
| 11.3 | 36.2 | 54.4 | 52.3 | 52.1 | 52.7 | البنوك |
| 90.6 | 10.0 | 14.7 | 1.0 | 9.2 | 8.8 | التأمين |
| 27.8 | 51.1 | 46.6 | 47.5 | 44.7 | 47.1 | الاستثمار |
| 47.4 | 45.8 | 37.0 | 40.8 | 40.4 | 42.4 | القطاعات |

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية

2:8 الإطار القانوني والمناخ الاستثماري في فلسطين

يعد التشريع من العوامل الرئيسية التي تسهم في إيجاد مناخ استثماري ملائم ، إذ لا بد للمستثمر من أن يكون على علم بالوضع القانوني الذي سيحكم نشاطه ويحدد الأحكام والإلتزامات والحوافز والضمانات التي سيتمتع بها مشروعه. هذا بالإضافة إلى ضرورة توفر إطار مؤسسي قانوني يتولى مسؤولية إصدار التشريعات وتعديلها ومتابعة تطبيقها بما يخدم المصلحة العامة.

وتتبع أهمية التشريعات في أنها تنظم النشاط الاقتصادي، بحيث تبين حقوق وواجبات الأطراف ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية، إلا أن التشريعات تلعب دوراً أساسياً في الحد من درجة المخاطرة التي تؤثر سلباً على قرار الاستثمار، فهي توضح شروط الاستثمار من حيث منح الترخيص والبيئة ومواصفات الإنتاج والضرائب والرسوم المستحقة، كما أنها تبين الضمانات التي يتمتع بها المشروع من حيث الملكية وتحويل رأس المال والأرباح والحوافز التي يتمتع بها الاستثمار.

وما يميز الإطار القانوني في فلسطين بخصوص الاستثمار هو تعرض البلاد لعدة حقبة استثمارية وإدارية، وما رافق ذلك من قوانين كان لها تأثير على الاستثمار والنمو الاقتصادي منذ العهد العثماني، مروراً بالاستعمار البريطاني، وحكم الأردن للضفة الغربية والإدارة المصرية لقطاع غزة في أعقاب حرب (1948م) ، واستكمال الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام (1967م)، لغاية اتفاقية أوسلو واستلام السلطة الوطنية الفلسطينية. وسيتم استعراض الإطار القانوني والمناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ قدوم السلطة في العام (1994-2007).

ومن القوانين التي أصدرها رئيس السلطة الفلسطينية وكان لها حاجة وضرورة قانون رقم (6) لسنة 1995م لتشجيع الاستثمار في فلسطين لحين انطلاق العملية التشريعية مع انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني في 20 شباط من عام 1996م ، وهو قانون يتكون من (24) مادة، و جاء استجابة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي بعد توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وقد قدم القانون نوعين من الحوافز: مادية على شكل إعفاءات ضريبية وجمركية، واجرائية تشمل عدم التأمين وعدم المصادرة إلا في حالات المصلحة العامة مع تعويض صاحب الملك، وحرية تحويل رأس المال المستثمر ، والأرباح المتحققة، وضمان آلية حل النزاعات، وعدم التمييز بين المستثمر المحلي و الأجنبي.

ومن النقاط الرئيسية التي تضمنها قانون تشجيع الاستثمار رقم (6) لعام 1995:

- تقسيم مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مناطق تنمية (أ، ب، ج) حسب مستوى تطور المناطق والسياسيات الاقتصادية المعتمدة، على أن تقوم الهيئة بتسمية هذه المناطق، والإعلان عنها بموجب قرار ينشر في الجريدة الرسمية
- يكون لمجلس إدارة الهيئة الحق في تغيير تصنيف مناطق التطوير المذكورة بعد إخطار المستثمر، ويحق للمستثمر الاعتراض على قرار التغيير
- تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة وفق القوانين السارية.

اما فيما يتعلق بحوافز ضريبة الدخل الممنوحة للمشاريع التي صادق عليها القانون وذلك على النحو الآتي:

المجموعة أ: مشاريع يزيد رأسمالها عن \$500,000، أو تشغل 25 عاملا فلسطينيا حيث تمنح

إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها ومن الرسوم لمدة 5 سنوات

المجموعة ب: مشاريع يزيد رأسمالها عن \$150000 أو تشغل 15 عاملاً فلسطينياً حيث تمنح إعفاءً من ضريبة الدخل لدى استحقاقها، ومن الرسوم لمدة 3 سنوات.

المجموعة ج: المشاريع التي يزيد رأسمالها عن \$100,000، أو تشغل 10 عمال فلسطينيين تمنح إعفاءً من ضريبة الدخل لدى استحقاقها، ومن الرسوم لمدة سنتين.

• ويحق لمجلس إدارة الهيئة منح إعفاءات استثنائية لحالات أخرى بهدف تشجيع المشاريع التصديرية، وحسب طبيعة المشروع، والإحتياجات والأولويات التنموية، كذلك يحق لمجلس إدارة الهيئة منح إعفاءات استثنائية لمشاريع يزيد رأسمالها عن 5 ملايين دولار ولا يقل عدد العمال الفلسطينيين العاملين فيها عن 50 عاملاً.

اما أهم الانتقادات قبل تعديله فتتمثل في:

أ- عدم تشكيل الهيئة العليا لتشجيع الاستثمار التي نص عليها القانون ليتم تطبيقه من قبلها، وبالرغم من ذلك حاولت عدة وزارات تطبيق هذا القانون مثل وزارة الاقتصاد والتجارة التي أسست دائرة الاستثمار بمتابعة طلبات تشجيع الاستثمار.

ب- عدم تحديد أمور المحفزات الاستثنائية والإضافية، حيث أعطى القانون صلاحية منح مثل هذه الإعفاءات للهيئة وذلك دون تحديد ماهيتها، كما في حالة الإعفاءات الاستثنائية أو حتى دون تحديد معايير تطبيقها. إن مثل هذه الأمور أعطت شعوراً بعدم وضوح القانون وقد تؤدي إلى خلق مناخاً للتلاعب.

ج- قصر مدة الإعفاءات الممنوحة للمشروعات من ضريبة الدخل (2-5) سنوات وخصوصاً المشاريع المندرجة ضمن المجموعة (ج)

ح- عدم وجود خارطة استثمارية لتحديد أفضل وأوضح للمناطق المذكورة للتطوير بالقانون (أ)، (ب، ج)، واعتماد معيار المزايا النسبية في تقسيم المناطق الفلسطينية إلى مناطق تطويرية.

خ- عدم وضوح الحوافز أو الإعفاءات في حالة التصدير.

قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998م

صدر هذا القانون بتاريخ (23-04-1998م) بعد إقراره في المجلس التشريعي، ويشتمل القانون على 47 مادة ومقسم إلى ستة فصول، يتعرض الفصل الأول للتعريفات والأحكام العامة، والثاني إلى ضمانات عامة، والثالث إلى الهيكل التنظيمي ومهام ومسؤوليات الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار. ويتضمن الفصل الرابع حوافز الاستثمار، والخامس قواعد حل النزاعات وإجراءات تسويتها، وأما الفصل السادس فيستعرض الأحكام النهائية، حيث حل هذا القانون محل القانون رقم (6) لسنة 1995م بشأن تشجيع الاستثمار، ومحاولة من قبل السلطة لتجاوز بعض القصور في القانون السابق، ومحاولة مجارة التطورات الاقتصادية وقوانين دول الجوار بتقديم الحوافز والتسهيلات والضمانات للمستثمرين.

الهيئة المنظمة لتطبيق القانون

كان الانتقاد الموجه لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (6) لسنة 1995 بعدم إنشاء الهيئة العليا لتشجيع الاستثمار أثره في هذه المسألة على قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة (1998)، حيث نصت المادة (12) منه على أنه (تتشأ بمقتضى هذا القانون هيئة تسمى "الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار" تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتمتع بالأهلية القانونية الكاملة التي تكفل لها تحقيق وممارسة نشاطها وفقا لإحكام القانون)

وبمقتضى المادة (15) من القانون الحالي يكون لمجلس الإدارة مجموعة من المهام والمسؤوليات

منها:

- الإشراف على تقييم السياسات والاستثمارات.
- استقطاب المستثمرين من الخارج إلى فلسطين.
- إنشاء سجل الاستثمار والاحتفاظ به.
- مراقبة المشاريع التي تستفيد من الحوافز.
- تعيين مراجعي حسابات مستقلين.

وقد تضمن القانون مجموعة من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب تمثلت في:

- قانون الاستثمار الفلسطيني لا يستثني أي مستثمر، فلسطينيا كان أم عربيا أم أجنبيا من التمتع بمزاياه، كما أن القانون يمكن المستثمرين من الاستثمار في أي مشروع من كافة القطاعات الاقتصادية بفلسطين.
- الإعفاء من ضريبة الدخل، والرسوم الجمركية، وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمعدات والمواد الأولية ولمدة خمس سنوات مقطوعة، وتخفيض في نسبة الضرائب على صافي الأرباح حسب حجم رأس مال المشروع لمدة تصل 20 عاما إضافية .
- إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب، وكذلك قطع الغيار المستوردة تتمتع بنسب تخفيضات ضرائبية وجمركية .
- منح إعفاءات استثنائية إضافية للمشاريع التي يكون 25% من إنتاجها أو أكثر مخصص للتصدير بشرط ألا تنخفض القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن 30% عن التكلفة الإجمالية، وأقر القانون حوافز إضافية للمشاريع الزراعية المعدة للتصدير.

- كفل القانون عدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر مهما كانت جنسيته، حيث حظر تأميم أو مصادرة أي استثمار، أو أي إجراء يحرم المستثمر من السيطرة على مشروعه دون موافقته .
- يمنح المستثمر غير الفلسطيني حق الإقامة الدائمة وفقا للقوانين السارية، ويمنح هذا الحق للفنيين والخبراء العاملين في المشروع ، أما الفلسطيني المغترب، والذي يقوم بتقديم مشروع في أحد المجالات، يحصل على جمع شمل وبطاقة هوية .
- يضمن القانون حرية تحويل، دون أي قيود، للأموال سواء رأس المال، أو الأرباح، أو الأجر...الخ والحرية التامة في انتقال العملات الصعبة.
- تتمتع المشاريع بالضمانات والتأمينات ضد الأخطار غير الاقتصادية المختلفة.
- يحق لصاحب المشروع المستفيد من أحكام هذا القانون بيع الأصول الثابتة المعفاة إلى مشروع آخر بنفس الامتيازات، شريطة موافقة هيئة الاستثمار على ذلك .
- تسهيل إجراءات التسجيل من الدوائر الحكومية دون الدخول في الروتين الحكومي، كما يسهل القانون حركة المستثمرين داخل وخارج البلاد .
- نص القانون على أن المصادقة الاستثمارية صالحة لمدة ستة شهور من تاريخها، ويسقط حق صاحبها إذا لم يبدأ في تنفيذ المشروع خلال تلك الفترة، والمصادقة الاستثمارية لا تغني عن الحصول على كافة التراخيص والمستندات الأخرى .

نظام الاستثمار للأجانب:

يطلق اصطلاح مستثمر أجنبي على كل استثمار يمتلكه شخص طبيعي أو معنوي ليس من أصل

فلسطيني، وعمله خارج فلسطين، ويعتزم العمل في فلسطين، ولدولته علاقات اقتصادية مع

السلطة الوطنية الفلسطينية

ويمكن أن يمتلك الاستثمار أحد الأشكال القانونية التالية التي يتم تسجيلها في فلسطين حسب

النظام :-

1. شركة مساهمة خصوصية محددة الضمان .

2. شركة مساهمة عمومية الضمان.

3. شركة عادية.

4. جمعية تعاونية.

5. مؤسسة فردية .

6. شركة مختلطة ، فلسطينية - أجنبية .

7. فرع شركة أجنبية .

ونلاحظ أن قانون الاستثمار تضمن العديد من الامتيازات، والتسهيلات، والإعفاءات الجمركية

للمستثمرين، بحيث لا يوجد أي تمييز أو شروط على المستثمر المغترب، وتنطبق على المستثمر

الفلسطيني بالمهجر كل الشروط التي تنطبق على المستثمر الفلسطيني المحلي " المواطن " .

1. التسهيلات التي منحها قانون الاستثمار ما يلي :-

أ. التسهيل على المستثمر في الحصول على التراخيص اللازمة والتسجيل في الدوائر المعنية.

ب. التسهيل على المستثمر في الحصول على خدمات الاستثمار من قطع أراض ووسائل اتصال

وخدمات بلدية ... الخ .

ت. التسهيل على المستثمر المغترب في الحصول على إقامة بالوطن.

ث. الحصول على القروض بشروط ميسرة ومن جهات الإقراض.

إلا أن البعض يرى أن تعديل قانون الاستثمار الأول لعام (1995م) بالقانون الحالي للعام (1998م) هي محاولة لتلافي بعض القصور في معالجة القضايا الاستثمارية، لاسيما الامتيازات والقطاعات التي ستستفيد من هذا القانون، ولم يكن هذا التعديل إلا تطوراً طبيعياً بحسب الفترة الزمنية. ونظراً للانفتاح الاقتصادي، وازدياد مجال المنافسة في تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، فقد شاب القانون الجديد للعام (1998م) قصوراً في بعض المجالات: (الفرا والنمروطي، 2005)¹

1. لم يعط القانون المستثمر الأجنبي الضمانات الكافية للإستثمار في فلسطين من حيث

التأمين على استثماراته ضد المخاطر والتقلبات السياسية.

2. لم يقدم القانون أي استراتيجيات لدعم المشاريع الصغيرة، وتشجيع أصحابها على

الاستثمار، حيث تعامل القانون مع المشاريع التي يتجاوز رأسمالها مائة ألف دولار.

3. على صعيد الهيئة العامة للإستثمار، لم يعطيها القانون صلاحيات دعم المشاريع، وتوفير

التمويل وعمليات الإقراض كما هو في بعض الدول المجاورة (أبو القمصان، 2005)²،

حيث اقتصر دور الهيئة على تسجيل المشاريع الاستثمارية ومنحها شهادات الإعفاء

فقط.

¹ الفراء، ماجد. النمروطي، خليل، معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة: دراسة ميدانية، بحث مقدم لمؤتمر الاستثمار والتمويل للجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005. ص 300-342

² أبو القمصان، خالد، تصور السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مجلة رؤية، عدد 5. ص 12-18

2. التعديلات المقترحة على قانون تشجيع الاستثمار

انطلاقاً من سياسة تحسين المناخ الاستثماري في فلسطين، حيث يشكل الإطار القانوني للإستثمار أهم مكونات هذا المناخ، قامت الهيئة العامة للاستثمار وبتمويل USAID، وبالإشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط، وبحضور العديد من المستثمرين المحليين والأجانب بعقد عدة ورشات عمل في الضفة الغربية وغزة، وذلك لوضع اقتراحات خاصة بتعديل قانون تشجيع الاستثمار للعام (1998م)، بما يتناسب مع المتطلبات الاقتصادية الحالية، ويتواءم مع اتجاهات تشجيع الاستثمار الحديث، ولتلافي بعض القصور في الجوانب القانونية، وقد خلصت هذه الورش إلى مجموعة من التوصيات في مجال التعديلات المقترحة على قانون تشجيع الاستثمار تمثلت في :-

- زيادة مدة الإعفاءات الضريبية من 5 سنوات كما هو منصوص عليه بالقانون إلى 7 سنوات للمشاريع التي يتراوح رأسمالها من 100 ألف دولار إلى مليون دولار.
- زيادة مدة الإعفاءات الضريبية من 7 سنوات إلى 9 سنوات للمشاريع التي يتراوح رأسمالها من مليون دولار إلى خمسة ملايين دولار.
- زيادة مدة الإعفاءات الضريبية من 9 سنوات إلى 12 سنة للمشاريع التي يتراوح رأسمالها من خمسة ملايين دولار فأكثر.

وقد استند التعديل إلى المشاكل التي تواجه المستثمرين في ضريبة الدخل والمعاملات الجمركية، حيث أن مدة الإعفاء الممنوحة حسب القانون الحالي هو عدد معين من السنوات بالإضافة إلى إعفاء جزئي بنسبة 50% لسنوات أخرى، وقد اقترح إلغاء الإعفاء الجزئي لتفادي المشاكل القانونية التي تقع بين المستثمرين ووزارة المالية.

- إدخال مشاريع الرهن العقاري ضمن المشاريع المستفيدة من القانون وإضافة قطاعات اقتصادية أخرى مثل تكنولوجيا المعلومات، والمحطات المركزية للغاز والبتروول.
- زيادة التمثيل للقطاع الخاص في مجلس إدارة الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار بما يضمن تحفيز القطاع الخاص، ودعم المشاريع الاستثمارية.
- خفض الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار من 100 ألف دولار إلى أقل من ذلك لتمكين مشاريع أخرى الإستفادة من قانون تشجيع الاستثمار.
- تمييز المستثمر الأجنبي عن المستثمر المحلي في نصوص القانون، ومنح ميزات وتأمينات إضافية للمستثمر الأجنبي. (الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، 2005)¹

3. مقارنة بين قانون الاستثمار في فلسطين و الدول المجاورة :

قام المشرع الفلسطيني بإصدار قانون الاستثمار أسوة بباقي الدول المجاورة لتشجيع الاستثمار، والتي استوحيت نصوصه من تجارب دول عربية مجاورة مع مراعاة الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وبيئة الأعمال في فلسطين.

ومن خلال مراجعة الجدول رقم (6) نلاحظ بعض التشابه بين مزايا قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقوانين تشجيع الاستثمار في الدول المجاورة فيما يتعلق بالاستثمار المحلي، أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي لم يمنح القانون الفلسطيني مزايا وضمانات كباقي الدول العربية.

¹ الهيئة العامة للاستثمار، ورشة عمل حول تعديل قانون الاستثمار، رام الله، 2005

جدول رقم (6)

مقارنة بين المزايا التي تمنحها قوانين الاستثمار في أربعة بلدان مجاورة (نصر، 2008)¹

| الدولة | فلسطين | الأردن | مصر | إسرائيل |
|----------------------------|--|---|--|---|
| الإعفاءات الضريبية | إعفاء ضريبي من 5 إلى 9 سنوات يتدرج حسب رأس المال للمشروع | إعفاء من 5-9 سنوات + إعفاء ضريبي إضافي لمدة سنتين | إعفاء ضريبي لمدة 5-15 سنة | إعفاء ضريبي من 2-6 سنوات + حوافز إضافية |
| الحوافز الجمركية | للمعدات الرأسمالية فقط (الألات) | للمعدات الرأسمالية | 5% على المعدات الرأسمالية | إعفاء جمركي وريديات للمدخلات |
| التراخيص | متطلبات ترخيص شاملة | تسجيل فقط | متطلبات معقدة مع سلطة تقديرية | متطلبات شاملة للتسجيل والترخيص |
| قيود على الاستثمار الأجنبي | مساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي معاملة متساوية | القطاعات الإستراتيجية وبتحديد 49% | ملكية 50% في قطاعات وشركات المساهمة العامة | لا قيود |
| ضمانات للمستثمر الأجنبي | إعادة الاستثمارات إلى مصدرها مضمونة | إعادة الاستثمارات إلى مصدرها مضمونة | يخضع للموافقة المسبقة | إعادة الاستثمارات إلى مصدرها مضمونة |

2:9 المحددات الحالية للبيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية

في استطلاع أجراه البنك الدولي لأصحاب المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أشار الاستطلاع إلى أن 60% منهم أنهم يواجهون عوائق بسبب عدم انتظام وصول الصادرات والمواد الخام، ويعتبر 84% منهم أن الأوضاع السياسية الحالية تعتبر العامل الأهم في التأثير على تكاليف الإنتاج، كما أشار أصحاب المنشآت الصناعية إلى السبب الأساسي لتراجع أو ثبات مستوى المبيعات هو الوضع السياسي، يليه الإجراءات الإسرائيلية والإغلاقات، وانخفاض القدرة

¹ نصر، لؤي، دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، ص (51-52)، اطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

الشرائية للمستهلكين. كما أن المنشآت الفلسطينية تفقد نسبة كبيرة من مبيعاتها تصل إلى 10% في قطاع غزة بسبب تردي الوضع الأمني، وانتشار الفوضى، وتتفق حوالي 3% من مبيعاتها على توفير الأمن.¹ (World Bank,2006)

وفيما يتعلق بالإدارة العامة كمحدد للبيئة الاستثمارية فقد رأى مسح مناخ الاستثمار للبنك الدولي أن القضايا الضريبية والترهل والفساد في القطاع العام من أهم محددات البيئة الاستثمارية. ففي مجال القضايا الضريبية أوضح الاستطلاع أن هناك تدمراً بين رجال الأعمال حول أنظمة الضرائب وإدارتها، وبالرغم من هذا التدمر إلا أن الوضع الضريبي في المناطق الفلسطينية مقارنة بالدول الأخرى ليس سيئاً، وبخاصة في مجال امكانية رشوة موظفي الضريبة، ونسبة المؤسسات التي يتم مراجعة سجلاتها للأغراض الضريبية، حيث أوضح ما نسبته 38% من المؤسسات المستطلعة آرائها أنها تتوقع دفع رشوة لموظفي الضريبة في حين بلغت 93% في سوريا، و 44% في تركيا. وفيما يتعلق بالترهل والفساد في التعامل مع القطاع العام، فلا يكاد يخلو تقرير أو دراسة حول الاقتصاد الفلسطيني إلى الإشارة حول ما يعانيه القطاع العام من بيروقراطية، وتداخل الصلاحيات بين وزارات السلطة المختلفة وبين السلطة الفلسطينية وسلطات الإحتلال. إضافة إلى تضخم الجهاز الحكومي وترهله مما أدى إلى تدني كفاءة القطاع الحكومي وارتفاع اعباءه.

وفيما يتعلق بالجهاز القضائي في حسم المنازعات التجارية، فقد أوضح الاستطلاع أن الجهاز القضائي لا يحظى بتقييم إيجابي في مجال حسم النزاعات التجارية، وبخاصة سرعة البت في النزاعات المحولة للمحاكم، وهناك تدمر حول موضوعيته ونزاهته عند معالجته للمنازعات

¹ World Bank, *investment Climate Survey*,2006,data base, unpublished . (www.worldbank.org.)

التجارية. كما أن تقييم الجهاز القضائي غير مرض من حيث تنفيذ الأحكام بعد اتخاذها. وبالرغم من الإنتقادات الموجهة للجهاز القضائي، إلا أن أداءه متقارب جدا مع الدول المحيطة وبخاصة في مجال مدة استصدار الأحكام ونسبة تنفيذها. وقد بلغ متوسط عدد الأسابيع للحصول على حكم من المحكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة 52 أسبوعا، وفي سوريا ومصر 48 أسبوعا، وفي لبنان 72 أسبوعا.¹(World Bank,2006)

وفيما يتعلق بسهولة الإجراءات وحماية المستثمرين -حسب دراسة للبنك الدولي . (World Bank,2009)² شملت 18 دولة من دول المنطقة- وكما هو مبين في الجدول رقم (7)، جاءت فلسطين في مرتبة متأخرة من حيث بدء المشروع، واستخراج التراخيص للبناء، وممارسة أنشطة الأعمال والحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود وتوظيف العاملين، وذلك بسبب بطئ الإجراءات ، وارتفاع مخاطر التمويل من وجهة نظر القطاع المصرفي، وفي مرتبة متوسطة في مجال دفع الضرائب وحماية المستثمرين ، في حين جاءت إسرائيل في المرتبة الأولى في أربعة مؤشرات وهي بدء المشروع، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود. والمرتبة الأخيرة في مجال تسجيل الممتلكات، وذلك لإرتفاع مستوى التدقيق الأمني من قبل دوائر التسجيل الإسرائيلية.

¹ World Bank, *investment Climate Survey*,2006,data base, unpublished . (www.worldbank.org.)

² World Bank, *Country Profile for West Bank & Gaza, Doing Business*, 2009, pp (1-310), (www.worldbank.org.)

جدول رقم (7)

ترتيب فلسطين في سهولة الإجراءات وحماية المستثمرين

| إغلاق المشروع | تنفيذ العقود | التجارة عبر الحدود | دفع الضرائب | حماية المستثمرين | الحصول على الائتمان | تسجيل الممتلكات | توظيف العاملين | استخراج تراخيص البناء | بدء المشروع | مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال | اقتصاد |
|---------------|--------------|--------------------|-------------|------------------|---------------------|-----------------|----------------|-----------------------|-------------|----------------------------------|--------------------|
| 4 | 6 | 1 | 12 | 1 | 1 | 18 | 11 | 13 | 1 | 3 | إسرائيل |
| 6 | 14 | 3 | 3 | 2 | 2 | 1 | 4 | 5 | 2 | 1 | السعودية |
| 3 | 3 | 8 | 15 | 16 | 4 | 8 | 14 | 10 | 3 | 8 | تونس |
| 15 | 17 | 5 | 18 | 6 | 4 | 12 | 12 | 18 | 4 | 12 | مصر |
| 1 | 9 | 4 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | 5 | 2 | البحرين |
| 11 | 1 | 17 | 17 | 15 | 17 | 6 | 9 | 3 | 6 | 9 | اليمن |
| 2 | 5 | 7 | 1 | 8 | 12 | 7 | 10 | 2 | 7 | 4 | قطر |
| 8 | 8 | 9 | 16 | 17 | 12 | 15 | 19 | 8 | 8 | 13 | المغرب |
| 7 | 7 | 16 | 4 | 8 | 10 | 4 | 1 | 16 | 9 | 7 | عمان |
| 13 | 2 | 18 | 14 | 17 | 4 | 17 | 18 | 18 | 10 | 17 | إيران |
| 14 | 10 | 11 | 10 | 8 | 4 | 13 | 7 | 14 | 11 | 10 | لبنان |
| 17 | 15 | 2 | 2 | 11 | 3 | 2 | 5 | 4 | 12 | 5 | الإمارات |
| 10 | 19 | 14 | 13 | 11 | 19 | 9 | 16 | 15 | 13 | 16 | سوريا |
| 12 | 13 | 10 | 7 | 11 | 10 | 14 | 6 | 6 | 14 | 11 | الأردن |
| 9 | 4 | 13 | 5 | 2 | 4 | 11 | 3 | 7 | 15 | 6 | الكويت |
| 5 | 12 | 15 | 19 | 6 | 12 | 19 | 15 | 12 | 16 | 15 | الجزائر |
| 18 | 11 | 12 | 8 | 4 | 15 | 10 | 13 | 17 | 17 | 14 | غزة والضفة الغربية |
| 16 | 18 | 6 | 11 | 19 | 17 | 16 | 17 | 9 | 18 | 19 | جيبوتي |
| 18 | 16 | 19 | 9 | 11 | 15 | 5 | 8 | 11 | 19 | 18 | العراق |

World Bank, Country Profile for West Bank & Gaza, Doing Business, 2009, pp (1-310),
www.worldbank.org

كما جاءت الضفة الغربية وقطاع غزة في مراتب متأخرة على مستوى الاقتصاد العالمي في العديد من مؤشرات تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار. فقد جاءت من بين 181 دولة- كما في الجدول رقم (8) - في المرتبة الأخيرة في مجال إغلاق المشروع، وفي المرتبة (166) من حيث بدء المشروع، وفي المرتبة (163) في

الحصول على الائتمان، وفي المرتبة (149) في مجال استخراج تراخيص البناء ، وفي المرتبة (122) في مجال تنفيذ العقود، مما يؤكد وجود الكثير من التعقيدات الإجرائية في عملية التسجيل والحصول على التراخيص، وتصفية المشروع في حال رغبة المستثمر بإغلاقه.

جدول رقم (8)

ترتيب فلسطين في مؤشرات تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار

| التغيير في ترتيب | ترتيب الاقتصاد 2008 | ترتيب الاقتصاد 2009 | سهولة |
|------------------|------------------------|------------------------|-----------------------|
| +1 | 132 | 131 | ممارسة أنشطة الأعمال |
| +6 | 172 | 166 | بدء المشروع |
| -5 | 144 | 149 | استخراج تراخيص البناء |
| +2 | 111 | 109 | توظيف العاملين |
| +2 | 82 | 80 | تسجيل الممتلكات |
| -2 | 161 | 163 | الحصول على الائتمان |
| -5 | 33 | 38 | حماية المستثمرين |
| -2 | 23 | 25 | دفع الضرائب |
| -6 | 79 | 85 | التجارة عبر الحدود |
| +1 | 123 | 122 | تنفيذ العقود |
| 0 | 181 | 181 | إغلاق المشروع |

وفي مجال شفافية الصفقات (مؤشر مدى الكشف)، والمسؤولية عن التعامل الذاتي (مؤشر مدى مسؤولية المدير)، وقدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الإدارة (مؤشر قضايا المساهمين)، ومؤشر حماية المستثمر على مستوى الإقليم ومستوى منظمة التعاون والتنمية، فقد أظهرت الدراسة - وكما هو في الجدول رقم (9) - تفوق الضفة الغربية وقطاع غزة في مؤشرات شفافية الصفقات ومؤشر مسؤولية المدير ، ومؤشر قضايا المساهمين، ومؤشر حماية المستثمرين على مستوى الإقليم. كما أن هذه المؤشرات فاقت متوسط المؤشرات لدول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

جدول رقم (9)

ترتيب فلسطين في مؤشرات شفافية الصفقات ومؤشر مسؤولية المدير ، ومؤشر حماية المستثمرين

| المؤشر | غزة والضفة الغربية | الإقليم (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) | منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
|----------------------|--------------------|--------------------------------------|---|
| مؤشر الكشف | 6 | 5.9 | 5.9 |
| مؤشر مسؤولية المدير | 5 | 4.8 | 5.0 |
| مؤشر قضايا المساهمين | 7 | 3.7 | 6.6 |
| مؤشر حماية المستثمر | 6.0 | 4.8 | 5.8 |

World Bank, Country Profile for West Bank & Gaza, Doing Business, 2009, pp (1-310)
www.worldbank.org

أما في مجال الاستيراد والتصدير - كما في الجدول رقم (10) - فقد انخفض عدد سندات التصدير في الضفة الغربية وغزة عن عدد السندات في الإقليم ، وفاقت عدد المستندات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما فاق الوقت المستغرق في التصدير في

الضفة الغربية وقطاع غزة عن الوقت المستغرق في التصدير في دول الإقليم ودول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما فاق عدد الأيام اللازمة للإستيراد ، والأيام اللازمة للنشاط نفسه في دول الإقليم ودول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد في الضفة وغزة عنها في دول الإقليم وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لتحكم إسرائيل بالمعابر البرية والبحرية، وإجراءات التفتيش المعقدة على المعابر والحدود.

جدول رقم (10)

ترتيب فلسطين في مجال الاستيراد والتصدير من حيث التكلفة والوقت

| المؤشر | غزة والضفة الغربية | الإقليم (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) | منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
|------------------------------------|--------------------|--------------------------------------|---|
| مستندات التصدير (عدد) | 6 | 6.5 | 4.5 |
| الوقت المستغرق في التصدير (أيام) | 25 | 23.3 | 10.7 |
| تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة) | 835 | 1,024.4 | 1,069.1 |
| مستندات الاستيراد (عدد) | 6 | 7.6 | 5.1 |
| الوقت المستغرق في الاستيراد (أيام) | 40 | 26.7 | 11.4 |
| تكلفة الاستيراد (دولار لكل شحنة) | 1,225 | 1,204.8 | 1,132.7 |

World Bank, Country Profile for West Bank & Gaza, Doing Business, 2009,pp (1-310)

(www.worldbank.org).

وفي مجال سهولة وصعوبة تنفيذ العقود التجارية، وكما في الجدول رقم (11)، أوضحت الدراسة أن عدد الإجراءات، والوقت اللازم للتنفيذ في الضفة الغربية وقطاع غزة قد فاق عدد الإجراءات والوقت اللازم للتنفيذ في دول الإقليم ودول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. إلا أن التكلفة كنسبة مئوية من قيمة الدعوى قد انخفضت في الضفة الغربية وقطاع غزة عنها في دول الإقليم، وزادت عنها في دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

جدول رقم (11)

ترتيب فلسطين في سهولة وصعوبة تنفيذ العقود التجارية

| المؤشر | غزة والضفة الغربية | الإقليم (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) | منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
|----------------------------|--------------------|--------------------------------------|---|
| الإجراءات (العدد) | 44 | 43.7 | 30.8 |
| الوقت (أيام) | 700 | 688.8 | 462.7 |
| التكلفة (% من قيمة الدعوى) | 21.2 | 23.7 | 18.9 |

World Bank, Country Profile for West Bank & Gaza, Doing Business, pp (1-310),2009.

www.worldbank.org

وفي مجال الشفافية فقد أوضحت منظمة الشفافية العالمية (تقرير منظمة الشفافية العالمية، 2005) أن الضفة الغربية وقطاع غزة جاءت في الترتيب (112) في العام (2005) و (111) في العام (2004) من اصل (158) دولة من حيث ممارسة الشفافية في قضايا الأعمال.

2:10 بعض المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية في الاقتصاد الفلسطيني

لقد أصبح الإستثمار الأجنبي في الوقت الراهن من أهم الوسائل المرغوبة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسد الثغرات التمويلية، وبديلاً أكثر ملائمة من مصادر التمويل الخارجي الأخرى، (كالقروض الخارجية) وما يترتب عليها من التزامات قد تهدد الاستقرار الاقتصادي، وتعمل على استنزاف العملات الأجنبية، وإحداث خلل في ميزان المدفوعات. وحيث أن التغيرات الاقتصادية تؤثر وتتأثر بتدفق الإستثمار الأجنبي، كما أنها جزء من مناخ الإستثمار لأي بلد، فقد ارتأينا الوقوف ولو قليلاً عند آخر التطورات التي طرأت على بعض مؤشرات الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال 1997-2007 .

أولاً: العجز التجاري

من خلال متابعة الأرقام المتعلقة بحجم التجارة الخارجية في الضفة الغربية وقطاع غزة يبدو واضحاً أنها تميزت بارتباط وثيق مع التطورات السياسية، وحالة عدم الاستقرار الفلسطيني. وكما يبدو في الجدول رقم (15) ، هناك تباطؤ واضح في معدل نمو الصادرات للفترة من (1997) وحتى العام (2007). و بالمقابل حققت الواردات معدلات نمو مرتفعة ، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات في الضفة الغربية وقطاع غزة لتسجل عجزاً تجارياً بلغ حوالي (3249 مليون دولار) في العام (2007)، أي ما نسبته 78.56% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ولعل ذلك يعزى بشكل أساسي إلى فقدان الصادرات الفلسطينية لمعظم أسواقها التقليدية أثناء انتفاضة الأقصى وبعدها.

ثانياً: عجز الموازنة العامة

تعرضت السلطة الوطنية الفلسطينية لأزمة اقتصادية حادة في أواخر التسعينيات ، كان من أبرز مؤشراتاتها وصول العجز المادي إلى مستويات قياسية بلغ (956 مليون دولار) بعد الدعم، وبشكل عام فقد تزايد العجز منذ العام 1999 حتى العام 2007 ليصل إلى (1261 مليون دولار) في العام 2007 قبل الدعم، في الوقت الذي ارتفع فيه الإنفاق الخارجي بوتيرة متسارعة من (1,044 مليون دولار) عام 1999 إلى (1480 مليون دولار) في العام 2007 بوتيرة أكبر من الزيادة في الإيرادات العامة . وباستعراض البيانات المتعلقة بالمالية العامة نلاحظ مايلي:

- 1- ارتفع العجز بدون الدعم من (469 مليون دولار) عام 1999 إلى (1261 مليون دولار) عام 2007، وقد تحقق ذلك بشكل رئيسي نتيجة لانخفاض وارتفاع النفقات العامة من (1,044 مليون دولار) عام 1999 إلى (1380 مليون دولار) عام 2007 .
- 2- انخفض العجز بعد الدعم الخارجي من (275 مليون دولار) عام 2005 إلى فائض بمقدار (61 مليون دولار) عام 2007.

ثالثاً: المديونية الخارجية

من خلال متابعة الأرقام المتعلقة بالدين العام نلاحظ الارتفاع المتسارع في الديون من (391 مليون دولار) عام 1999 إلى (1439,35 مليون دولار) عام 2007 ليشكل حجم الدين العام ما قيمته 30% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 ، و 33% عام 2004 ، و 35.5% عام 2005 ، و 36% عام 2006 ، و 35% عام 2007.

رابعاً: نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي :

كانت السنوات الثلاث الماضية سنوات انكماش وتراجع في النشاط الاقتصادي العام، وذلك كنتيجة طبيعية للممارسات الإسرائيلية القمعية، وتدهور الأوضاع الأمنية، والانقسام السياسي في الصف الفلسطيني. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التراجع إلى انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد الفلسطيني، حيث كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لعام 1999 يعادل (1589 دولار).

وعند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني في السنوات الثماني الماضية مع متوسطه سنة 1999، نجد أنه قد خسر أكثر من رבעه مع نهاية العام 2002، وأنه بدأ يستعيد جزءاً من تلك الخسارة في العام 2003، حتى وصلت الخسارة مع نهاية العام 2005 إلى 15%، ولكن عاد التراجع في مطلع العام 2006 ليصل في نهاية العام 2007 إلى ما كان عليه تقريباً في العام 2002 (أقل من 75% مما كان عليه سنة 1999). وعند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في أربعة بلدان مجاورة، نرى أنه في العام 1995 كان المتوسط في فلسطين أقل من المتوسط في بلد واحد (إسرائيل)، و قريباً لبلد واحد (الأردن)، وأعلى من المتوسط في بلدين (مصر وسوريا). أما في العام 2006، فقد أصبح أقل من المتوسط في البلدان الأربعة، وبلغت معدلات الانخفاض مستويات كبيرة جداً. يكفي أن نلاحظ أنه بينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني سنة 1995 يساوي تقريباً متوسط دخل الفرد في الأردن، تراجع في العام 2006 ليصل إلى أقل من نصف دخل الفرد الأردني بسبب توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة (الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة)، مما أدى إلى حرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم الشهرية لشهور عدة، إضافة إلى المقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى

وزارة المالية الفلسطينية. وكان التراجع حاداً بشكل انخفض فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بمقدار 11.1% عما كان عليه في العام 2005، وبذلك يكون قد تدنى إلى 76% من مستواه قبل الإنتفاضة (1999). كما استمر ذلك التراجع في العام 2007 حتى وصل إلى 74% من مستواه قبل الإنتفاضة.

خامساً: معدل التضخم

من خلال متابعة الأرقام المتعلقة بمعدلات التضخم نلاحظ الارتفاع في المعدلات من 2.51% عام 1999 إلى 6.67% عام 2007، في الوقت الذي انخفض فيه نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي من (1589 دولار) عام 1999 إلى (1178،1 دولار) عام 2007، مما يشكل ثقلًا على كاهل المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لترتفع نسبة الفقر من 21% من السكان عام 1999 إلى 60.1% عام 2007.

سادساً: البطالة

تعد البطالة من أهم المشكلات التي عانى ولا يزال يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت 24% في العام 1996، وانخفضت تدريجياً إلى أن وصلت 11.8% عام 1999. ولكنها استقرت في سنوات إنتفاضة الأقصى، ووصلت إلى 31.3% في العام 2002، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003، حتى وصلت إلى 19.2% في الربع الثاني من العام 2007، ثم 22.2% في الربع الرابع من العام نفسه. وعندما نقارن نسبة البطالة الآن مع ما كانت عليه قبيل الإنتفاضة (الربع الثالث من العام 2000)، نجد أنها الآن أكبر من ضعف ما كانت عليه.

وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية في العام 1999 (79) ألف عاطل عن العمل، وليمترفع إلى (217,049) في العام 2002 وليعاود الإنخفاض إلى (193,843) في العام 2003، ثم ليعاود الارتفاع إلى (217,200) في الربع الثالث من العام 2007. أي بزيادة قدرها 274%، عما كانت عليه في العام 1999. ويعود ذلك لإجراءات الاحتلال لمنع العاملين الفلسطينيين من الدخول للخط الأخضر، حيث انخفض عدد العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي من (136) ألف عامل في 1999 إلى (66) ألف عامل عام 2007.

سابعاً: النمو السكاني

بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية (3.76 مليون فرد) في نهاية العام 2007 حسب النتائج الأولية لتعداد السكان. ويشمل هذا العدد الأفراد الذين جرى عددهم فعلياً، وبلغت نسبتهم 97.3% من مجموع السكان وفقاً للدراسة البعدية التي هدفت إلى قياس نسبة الشمول في التعداد، والتي بينت أن نسبة النقص في شمول التعداد بلغت 2.7%. ومقارنة مع تعداد العام 1997، فإن عدد السكان ازداد بنسبة 29.9% خلال السنوات العشر السابقة، أي بمعدل زيادة سكانية تساوي 3% في السنة.

وبالنسبة لتوزيع السكان حسب المنطقة، فإن 62.3% يعيشون في الضفة الغربية، ويعيش 37.7% في قطاع غزة. وتظهر نتائج التعداد اختلافاً في التوزيع النسبي للسكان ما بين التعدادين (تعداد السكان العام 1997 والعام 2007)، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد شهد العقد السابق نمواً في عدد سكان القطاع بوتيرة أسرع من نمو السكان في الضفة الغربية، ما أدى إلى زيادة نسبية في وزن سكان قطاع غزة بـ 2.4 نقطة مئوية.

أما بالنسبة للتغير في الوزن النسبي للمحافظات الفلسطينية خلال الفترة 1997-2007، فإننا نلاحظ زيادة في الوزن النسبي لكل محافظات قطاع غزة، وكانت أعلى زيادة في محافظة شمال غزة، بينما سجلت محافظة واحدة في الضفة الغربية زيادة في وزنها النسبي، وهي محافظة الخليل، فيما تراجع الوزن النسبي لمحافظات القدس، ونابلس، وجنين، وطولكرم، وسلفيت، وقلقيلية. وكان أعلى تراجع في وزن محافظة القدس، حيث تراجع وزنها النسبي ب 1.7 نقطة. أما المحافظات الأخرى في الضفة الغربية (طوباس، ورام الله والبيرة، وأريحا، وبيت لحم فلم يطرأ تغير على وزنها النسبي خلال السنوات العشر السابقة .

ويوجد تفاوت كبير بين المحافظات الفلسطينية من حيث عدد سكانها. فقد أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام 2007 أن محافظة الخليل هي أكبر المحافظات الفلسطينية سكاناً، ويعيش فيها 14.7% من سكان الأراضي الفلسطينية (551130 نسمة) ، بينما يعيش في أصغر المحافظات الفلسطينية (محافظة أريحا) 1.1% من سكان الأراضي الفلسطينية، أي (41724) نسمة.

ثامناً :الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعمل الاقتصاد الفلسطيني تحت قيود ومعوقات عديدة منها ما نجم عن سياسات الإحتلال الإسرائيلي القمعية، وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية، وتردي الأوضاع السياسية الداخلية على الساحة الفلسطينية، وضعف الشعور بالأمن الشخصي والجماعي، وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أداء الموجود منها ، وعدم اكتمال إصدار أو تعديل منظومة القوانين اللازمة، وغياب رؤية سياسية واضحة لشكل ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني وما يترتب على ذلك من ضعف واضح في مجال رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية. لكل ذلك وكما هو واضح في الجدول رقم (12) لم يتجاوز حجم الاستثمار الأجنبي

في افضل الظروف (218 مليون دولار) في العام 1998، والملاحظ ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي بشكل متزايد في السلسلة الزمنية من (1995-1998) ليعاود الانخفاض بشكل ملحوظ مع بدء الإنتفاضة الثانية حتى العام (2003)، لينخفض بشكل متسارع بعد حصار قطاع غزة. وبمقارنة حجم الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة بحجم الاستثمار الأجنبي بالدول المجاورة نجد أنه لم يتجاوز 4% عما هو في كل من الأردن ومصر، و 006. عما هو في لبنان، و 11% عما هو في سوريا في العام 2003، كما أنه لم يتجاوز 1% عما هو في الأردن، و 001. في مصر، و 008. عما هو في لبنان في العام 2007، وبمقارنة حجم الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة عما هو عليه في إسرائيل نجد أنه لم يتجاوز 009. عام (2005)، و 003. في العام (2006)، و 002. في العام (2007). من حجم الاستثمار الأجنبي في إسرائيل. ¹(World Bank,2009)

وبالرغم من ضعف المقومات الحالية للإستثمار ما يزال هنالك مجال واسع لجذب وتشجيع الاستثمار، وتحمل السلطة الوطنية مسؤولية كبيرة في مجال العمل على توفير بيئة استثمارية مشجعة للمستثمرين. وهذا يتطلب منها العمل على تقليل حدة معوقات الاستثمار، خاصة القيود الإسرائيلية، وعدم الاستقرار السياسي. إذ لا بد من وضوح أكثر في الرؤية الاقتصادية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. وتفعيل مؤسسات السلطة وتحسين خدماتها . واستكمال سن وإقرار العديد من القوانين الاقتصادية، ووضع اللوائح لتنفيذها بما يضمن الوضوح والشفافية، وتعزيز استقلالية القضاء، وشفافية الإجراءات. وتعزيز سيادة القانون . وانتهاج سياسة مالية محفزة للتنمية.

¹ . World Bank, World investment report,2009. (www.worldbank.org)

جدول (12)

المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 1999 | 1998 | 1997 | المؤشر |
|----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---|
| 4,135.8 | 4,107.0 | 4,502.6 | 4,247.7 | 4,165.3 | 3,838.9 | 4,511.7 | 4,147.9 | 3,701.6 | الناتج القومي الإجمالي - بالأسعار الثابتة (مليون دولار) * |
| 1,178.1 | 1,201.5 | 1,352.6 | 1,310.3 | 1,265.4 | 1,156.8 | 1,589.0 | | | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - بالأسعار الثابتة (دولار) * |
| 6,811.0 | 6,491.0 | 6,407.0 | 5,797.0 | 5,032.0 | 4,446.0 | 5,532.0 | | | الإنتفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار) |
| 816.0 | 848.0 | 1081.0 | 1024.0 | 972.0 | 780.0 | 1,898.0 | | | الاستثمار الكلي (مليون دولار) |
| 1,480.0 | 1,454.0 | 1,378.0 | 1,197.0 | 978.0 | 914.0 | 1,044.0 | | | الإنتفاق الحكومي (مليون دولار) |
| (2833) | (2661) | (2698) | (2441) | (2038) | (5821) | (4926) | | | صافي الميزان التجاري السلعي (مليون دولار) |
| 3615 | 3479 | 3597 | 3279 | 2844 | 2535 | 3805 | | | إجمالي الواردات السلعية (مليون دولار) |
| 366 | 417 | 467 | 402 | 356 | 367 | 689 | | | إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار) |
| 722 | 666 | 633 | 578 | 564 | 477 | 588 | | | عدد العاملين (ألف شخص) |
| 656 | 603 | 569 | 527 | 509 | 428 | 452 | | | العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص) |
| 66 | 63 | 64 | 51 | 55 | 49 | 136 | | | العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص) |
| 41.9 | 41.3 | 40.7 | 40.4 | 40.3 | 38.1 | 41.6 | | | نسبة المشاركة في القوى العاملة (%) |
| 21.6 | 23.6 | 23.5 | 26.8 | 25.6 | 31.3 | 11.8 | 14.4 | 20.3 | معدل البطالة (%) - حسب تعريف منظمة العمل الدولية |
| 6.67 | 3.27 | 2.31 | 3.87 | 3.75 | 6.27 | 2.51 | 5.5 | 7.6 | معدل التضخم (%) - مقياساً بالشيكول الإسرائيلي * |
| 60.1 | 56.8 | 51.5 | 53.7 | 67.6 | 60 | 21 | | | نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%) * |
| 1616.0 | 721.0 | 1370.0 | 1050.0 | 763.0 | 295.0 | 942.0 | | | الإيرادات العامة (مليون دولار) (إيرادات محلية) |
| 2877.0 | 1707.0 | 2281.0 | 1528.0 | 1651.0 | 1251.0 | 1411 | | | النفقات العامة (مليون دولار) |
| (1261.0) | (986.0) | (911.0) | (478.0) | (888.0) | (956.0) | (469.0) | (418) | (528) | الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دولار) |
| 61.0 | 33.0 | (275.0) | (125.0) | (268.0) | (259.0) | 28.0 | | | الفائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم (مليون دولار) |
| 1322.0 | 1019.0 | 636.0 | 353.0 | 620.0 | 697.0 | 497.0 | | | المساعدات الخارجية الفعلية المقدمة (مليون دولار) |
| 1439.37 | 1493.83 | 1602.18 | 1421.75 | 1235.76 | 1089.0 | 391.50 | | | الدين العام (مليون دولار) |
| 5,099.9 | 4,202.6 | 4,190.1 | 3,946.2 | 3,624.5 | 3,432.1 | 2,875.1 | | | ودائع العملاء لدى المصارف (مليون دولار) |
| 1,758.5 | 1,903.3 | 1,791.4 | 1,422.6 | 1,071.2 | 953.7 | 1,005.5 | | | التسهيلات الائتمانية (مليون دولار) |
| 4.081 | 3.952 | 3.825 | 3.699 | 3.576 | 3.454 | 3.084 | 2.958 | 2.840 | عدد السكان (مليون) |

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | المؤشر |
|----------|---------|---------|---------|---------|---------|--------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| 4,135.8 | 4,107.0 | 4,502.6 | 4,247.7 | 4,165.3 | 3,838.9 | 3,988. | 4,261.1 | 4,511.7 | 4,147.9 | 3,701.6 | 3,285.9 | 3,193.3 | الناتج المحلي الإجمالي - بالأسعار الثابتة (مليون دولار)* |
| 21.6 | 23.6 | 23.5 | 26.8 | 25.6 | 31.3 | 25.5 | 14.1 | 11.8 | 14.4 | 20,3 | 23,8 | 18,2 | معدل البطالة (%) - حسب تعريف منظمة العمل الدولية |
| 6.67 | 3.27 | 2.31 | 3.87 | 3.75 | 6.27 | 25.50 | 14.10 | 2.51 | 5,5 | 7,6 | 7,9 | 11,9 | معدل التضخم (%) - مقاساً بالشيكول الإسرائيلي* |
| (1261.0) | (986.0) | (911.0) | (478.0) | (888.0) | (956.0) | (945) | (395) | (469.0) | (418) | (528) | (242) | (290) | الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دولار) |
| 4.081 | 3.952 | 3.825 | 3.699 | 3.576 | 3.454 | 3.334 | 3.212 | 3.084 | 2.958 | 2.840 | 2.535 | 2.460 | عدد السكان (مليون) |
| 21 | 38 | 47 | 49 | 18 | 9 | 19 | 62 | 189 | 218 | 163 | 177 | 123 | الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون) |

المصادر: نشرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني

World Bank, investment Climate Survey,2008,data base, unpublished :

UNCTAD,World Investment Report,2008 :

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، مناخ الاستثمار في الدول العربية (2007) :

مركز ماس للسياسات الاقتصادية.

World Bank,World Investment Report,2008) :

: تقرير منظمة الفاو (2003)

Quarterly Report on Economic and Social Conditions and Trends in West Bank and :
Gaza.(2008) UNISCO,

الفصل الثالث

عرض و تحليل نتائج الدراسة

3:1 المقدمة

3:2 عرض مقاييس النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة للسلسلة الزمنية من

(1995-2007)

3:3 عرض وتحليل أثر المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر

3:4 عرض وتحليل أثر المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي غير المباشر

3:1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، واختبار الفرضيات بالطرق الإحصائية المحددة في منهجية الدراسة، كما تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات. و للتأكد من عدم وجود التداخل بين المتغيرات المستقلة (المفسرة) والذي قد يؤدي إلى صعوبة فصل أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ولعل إحدى الوسائل لقياس درجة التداخل هو استخدام (Variance Inflationary Factor) لكل متغير مستقل،

$$VIF = \frac{1}{1-r^2}$$

حيث (r^2) هو معامل التحديد الذي يظهر قوة الارتباط بين المتغير المستقل وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، وإذا ما كانت قيمة VIF أقل من 5 فإن ذلك يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة بمعنى إمكانية معرفة أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع.

ولإختبار قوة النموذج، تم استخراج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى قوة ارتباط بين المتغيرات المستقلة (0.652). وبالتعويض في معادلة (Variance Inflationary)

$$1.739 = \frac{1}{1-(0.652)^2} = VIF$$

وبما أن هذه القيمة > 5 فإن ذلك يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة

(Multicolleniarity) مما يعكس قوة النموذج (Berenson, etal,2004)¹

ولإختبار التوزيع الطبيعي للبيانات تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) وبما أن مستوى المعنوية لمتغيرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 5% ، مما يعني اتباع البيانات التوزيع الطبيعي، وبما أن توزيع المجتمع طبيعي وتباينه غير معلوم تم استخدام اختبار (One-Sample T-Test) لإختبار فرضيات الدراسة.

كما تم استخدام الانحدار البسيط والمتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

3:2 عرض مقاييس النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة للسلسلة الزمنية من

(1995-2007).

لقد تم الإعتماد على البيانات المنشورة من قبل مركز الإحصاء الفلسطيني ، ومنظمة الإنكتاد، ومركز ماس للسياسات الاقتصادية، والبنك الدولي، وسلطة النقد الفلسطينية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الفاو، وتقرير الاستثمار العالمي للعام 2008 ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية. وقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي.

¹ Berenson, M. L. Levine. D. M. and Krehiel , T . C. *Basic Business Statistics*. p605-611

جدول رقم (13)

الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري وأعلى و أدنى قيمة لمتغيرات الدراسة (1995-2007)

| المتغير | الاستثمار الأجنبي المباشر | الاستثمار الأجنبي غير المباشر | الناتج القومي الاجمالي | عدد السكان | معدل التضخم | درجة الاستقرار السياسي | عجز الموازنة قبل المساعدات |
|------------------------------|---------------------------|-------------------------------|------------------------|------------|-------------|------------------------|----------------------------|
| الوسط الحسابي | 85692308 | 809,000,000 | 4006715.4 | 3177836.7 | 7.78 | 0.384 | 646384615 |
| الإنحراف المعياري | 21308595 | 241,000,000 | 113179.76 | 215339.89 | 1.77 | 0.14044 | 91967702 |
| الوسط | 49000000 | 446,000,000 | 4135800 | 3334718 | 6.27 | 0 | 528000000 |
| أعلى قيمة للمتغير في السلسلة | 218000000 | 2,209,607,799 | 4511700 | 4081290 | 31.30 | 1 | 1261000000 |
| أدنى قيمة للمتغير في السلسلة | 9000000 | 234,382,013 | 3193300 | 1600332 | 2.31 | 0 | 242,000000 |

3:3 عرض وتحليل أثر المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر

1- نتائج الانحدار البسيط (Simple Regression)

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم استخدام معادلة الانحدار البسيط

$$(FDI) = \beta_0 + \beta_1 X_i + e$$

، حيث أن (β_0) الثابت، و (β_1) ميل خط الانحدار، و

(X_i) هو المتغير المستقل، و (FDI) المتغير التابع، و (e) الخطأ العشوائي، و وقد كانت

النتائج على النحو الآتي:

أ- أثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر: لتحديد أثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر فإن معادلة الانحدار البسيط، كما هو في الجدول رقم (14)

جدول رقم (14)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستقرار السياسي

| Sig | R Square | R | t | الخطأ المعياري | β | |
|-------|----------|-------|-------|----------------|-----------|-------------------|
| | | | 3.310 | 9214612.9 | 0.384 | الثابت |
| 0.007 | 0.946 | 0.895 | 9.658 | 14858117 | 144000000 | الاستقرار السياسي |

تشير إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي، وحيث قيمة $R = 0.895$ ، فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية جدا بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي.

كما تشير R^2 إلى أن (0.946) من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى لمستوى الاستقرار السياسي.

ويقاس مدى تفسير النموذج والقيمة للعلاقة بناءً على المستويات التالية:¹ (Berenson, M.et.al)
 (100% - 80%) قوية جداً، (79.9% - 60%) قوية، (59.9% - 40%) متوسطة، (39.9% - 20%) ضعيفة، و أقل من 20% ضعيفة جداً.

ولاختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين (ANOVA)، وحيث مستوى الدلالة = 0.007 أقل من 0.05، لذا تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة

¹ Berenson, M. L. Et.al. previous reference. P.210

إحصائية عند مستوى دلالة الفا = 0.05 بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية التي ترى في الاستقرار السياسي سببا للاستقرار الاقتصادي، وزيادة الطلب الكلي ما يتيح للمستثمر الأجنبي فرصة التوسع، وإقامة المشاريع الجديدة نتيجة انخفاض مستويات المخاطرة.

ب- أثر الناتج القومي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر

لتحديد أثر النمو الاقتصادي (ممثلاً في الناتج القومي الإجمالي) على الاستثمار الأجنبي، فإن معادلة الانحدار البسيط، كما هو في الجدول رقم (15)

جدول رقم (15)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج القومي الإجمالي

| Sig | R ² | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------------|-------|--------|----------------|-----------|--------|
| 0.407 | 0.063 | 0.252 | 1.245 | 221000000 | 275000000 | الثابت |
| | | | -0.862 | 54941 | 47364 | GDP |

تشير إلى وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الناتج القومي، وحيث قيمة $R = 0.252$ فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي سالبة ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الناتج القومي. كما تشير R^2 إلى أن 0.063 من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى للتغير في حجم الناتج القومي.

ولاختبار معنوية الانحدار يلاحظ أن مستوى الدلالة 0.407 أكبر من 0.05، لذا تم رفض الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الفا = (0.05) بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج القومي الإجمالي. وهذه النتيجة تبدو غير منطقية من الناحية الاقتصادية، لأن نمو الناتج القومي يعتبر مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي

زيادة الفرص أمام المستثمر الأجنبي للإستثمار الجديد والتوسع في الاستثمار القائم، إلا أن هذه النتيجة اتفقت والعديد من الدراسات مثل دراسة (Apergis,et al ,2004)¹ ودراسة (Jallab,et al,2008)²، ودراسة (Alfaro et al,2002)³، ودراسة (Carkovic,et al,2002)⁴، حيث عزت هذه الدراسات سبب العلاقة السلبية بين الناتج القومي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية، وعدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حرية انتقال هذه الأموال.

ت- أثر مستوى التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

لتحديد أثر معدلات التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن معادلة الانحدار البسيط، كما هو في الجدول رقم (16)

جدول رقم (16)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي المباشر و مستوى التضخم

| Sig | R ² | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------------|--------|--------|----------------|----------|--------|
| 0.041 | 0.255 | 0.1255 | 2.821 | 35514133 | 1000000 | الثابت |
| | | | -0.519 | 3584241 | -1861183 | التضخم |

¹ Apergis N., Lyroudi K., and Vamvakidis., *A The Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Transitional Countries*, USA. (www.ssrn.com), 2004, pp.37-51

² Jallab M., Gbakou M., Sandretto R., *"FDI Macroeconomic Instability and Economic Growth in MENA Countries"*. UN Economic Commission for Africa and African Trade Policy Centre. (www.ssrn.com), 2008.

³ Al faro L., Chanda A., Kalemli- Ozcan S., and Sayek S.,2002. *"FDI and Economic Growth: The Role of Local Financial Markets"* World Bank.

⁴ Carcovic M. and Levine R., *"Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth"* Department of Business Finance, University of Minessota, Working paper series, Paper. 2002.

تشير إلى وجود علاقة سالبة بين معدل التضخم وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، وحيث أن قيمة $R = 0.125$ ، فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي سالبة وضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم، كما تشير R^2 إلى أن 0.255 من التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي يعزى للتغير في مستويات التضخم.

وحيث أن مستوى الدلالة 0.04 أقل من 0.05، لذا تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الفا (0.05) بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم. ولعل النتيجة تتفق والإطار النظري الذي يرى أن انخفاض مستويات التضخم في قطر معين يعنى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي ، مما يتيح للمستثمرين فرصة الاستثمار والتوسع في المشاريع القائمة نظرا لانخفاض أسعار المواد الخام المحلية، وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات.

ث- أثر عجز الموازنة على الاستثمار الأجنبي المباشر

لتحديد أثر عجز الموازنة على الإستثمار الأجنبي المباشر، فإن معادلة الانحدار البسيط، كما هو مبين في الجدول رقم (17)

جدول رقم (17)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الموازنة

| Sig | R ² | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------------|-------|---------|----------------|---------|--------------|
| 0.002 | 0.588 | 0.767 | 6.206 | 32312247 | 2000001 | الثابت |
| | | | - 3.962 | 0.045 | - 0.178 | عجز الموازنة |

تشير إلى وجود علاقة سلبية بين عجز الموازنة والاستثمار الأجنبي المباشر، وحيث قيمة $R = 0.767$ ، فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية بين مستويات عجز الموازنة والاستثمار الأجنبي المباشر. كما تشير R^2 إلى أن 0.588 من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى للتغير في مستويات عجز الموازنة، وحيث مستوى الدلالة 0.002 أقل من 0.05 لذا تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات عجز الموازنة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى دلالة الفا = 0.05، ويتضح من التقديرات الواردة في المعادلة أن عدم الاستقرار المالي مقيسا بعجز الموازنة العامة ذات دلالة، وهذه النتيجة تبدو منطقية من الناحية الاقتصادية، حيث ارتفاع العجز المالي بالنسبة للحكومة المركزية يعني عدم الاستقرار الاقتصادي على الصعيد الداخلي، وأن استمرارية العجز في الموازنة العامة، والإعتماد على القروض الخارجية في تمويله قد يؤدي إلى حدوث اختلالات اقتصادية على الصعيد الخارجي.

ج- اثر حجم السكان على الاستثمار الأجنبي المباشر.

لتحديد أثر حجم السكان على الاستثمار الأجنبي المباشر فإن معادلة الانحدار البسيط، كما

هو مبين في الجدول رقم (18)

جدول رقم (18)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السكان

| Sig | R ² | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------------|-------|-------|----------------|-----------|------------|
| 0.014 | 0.437 | 0.661 | 4.016 | 73091138 | 294000000 | الثابت |
| | | | 2.921 | 22.392 | 65.395 | حجم السكان |

تشير إلى وجود علاقة موجبة بين حجم السكان والاستثمار الأجنبي المباشر، وحيث قيمة R^2 0.661 ، فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية بين حجم السكان وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تشير R^2 إلى أن 0.437 من التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى للتغيير في مستوى عدد السكان.

وحيث مستوى الدلالة الفأ 0.014 أصغر من 0.05 لذا تم قبول الفرضية الفائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان والاستثمار الأجنبي المباشر.

وكما يتضح فقد إرتبط نمو السوق (مقيسا بنمو عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة) بعلاقة طردية، وقد جاءت متوافقة مع التوقعات المسبقة لاتجاه تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي، فكلما زاد عدد أفراد المجتمع المحلي مع تحسن متوسط دخل الفرد، كلما كبر حجم السوق، وتساعدت امكانات المستثمر في الإنتاج، والتوزيع إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين المحليين.

وهذا بحد ذاته يعتبر حافزا بالنسبة للمستثمر لإقامة مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة لمواجهة الزيادة في الطلب المحلي.

2- نتائج الانحدار المتعدد: (multiple regression)

لدراسة أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث أظهرت وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، وقد بلغت قيمة R^2 0.979 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة. كما تشير قيمة R^2 إلى أن 0.959 من التغيير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى إلى التغيير في المتغيرات

المستقلة مجتمعة. وحيث مستوى الدلالة الفا 0.00 اصغر من 0.05 لذا تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للصفة الغربية وقطاع غزة. وقد كان العامل السياسي اكثر العوامل تأثيرا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

3:4 عرض وتحليل أثر المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي غير المباشر

أولاً: نتائج الانحدار البسيط

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم استخدام معادلة الانحدار البسيط β_0

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + e_i$$

، حيث أن (β_0) الثابت، و (β_1) ميل خط الانحدار، و

(X_i) هو المتغير المستقل، و (Y_i) المتغير التابع، و (e_i) الخطأ العشوائي، وقد كانت النتائج

على النحو الآتي:

أ- أثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي غير المباشر: لتحديد أثر الاستقرار السياسي

على الاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن معادلة الانحدار البسيط، كما هو في الجدول رقم (19)

جدول رقم (19)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي غير المباشر و الاستقرار السياسي

| Sig | R Square | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------|-------|-------|----------------|-----------|-------------------|
| | | | 2.382 | 1.6E+08 | 3.7E + 08 | الثابت |
| 0.004 | 0.773 | 0.879 | 4.421 | 2.6E +08 | 1.2E + 09 | الاستقرار السياسي |

تشير إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستقرار السياسي، وحيث قيمة $R = 0.879$ ، فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية جداً بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستقرار السياسي.

كما تشير R^2 إلى أن 0.773 من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى لمستوى الاستقرار السياسي.

ويُقاس مدى تفسير النموذج والقيمة للعلاقة بناءً على المستويات التالية:

(100% - 80%) قوية جداً، (79.9% - 60%) قوية، (59.9% - 40%) متوسطة، (39.9% - 20%) ضعيفة، و أقل من 20% ضعيفة جداً.

ولإختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين (ANOVA)، وحيث مستوى الدلالة = 0.004 أقل من 0.05 لذا تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة الفا = 0.05 بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر و الاستقرار السياسي، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية التي ترى في الاستقرار السياسي سبباً للاستقرار الاقتصادي، وارتفاع الطلب على الاستثمار في الأسواق المالية، نتيجة انخفاض مستويات المخاطرة.

ب- أثر الناتج القومي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي غير المباشر

لتحديد أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فإن معادلة الانحدار البسيط

كما في الجدول رقم (20)

جدول رقم (20)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي غير المباشر و الناتج القومي الإجمالي

| Sig | R ² | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------------|-------|--------|----------------|----------|--------|
| 0.056 | 0.481 | 0.694 | -2.166 | 4.2E+09 | -9.2E+09 | الثابت |
| | | | 2.359 | 1019.183 | 2404.688 | GDP |

تشير إلى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وحجم الناتج القومي، حيث قيمة R تساوي 0.694 فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط موجب بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وحجم الناتج القومي، كما تشير R² إلى أن 0.481 من التغير في الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى للتغير في حجم الناتج القومي.

ولاختبار معنوية الانحدار نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.056 اكبر من 0.05، لذلك تم رفض الفرضية البديلة، والقول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وحجم الناتج القومي الإجمالي. ويمكن تفسير هذه العلاقة بنفس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج القومي الإجمالي.

ت- أثر مستوى التضخم على الاستثمار الأجنبي غير المباشر

لتحديد أثر معدلات التضخم على الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فإن معادلة الانحدار البسيط،

كما هو في الجدول رقم (21)

جدول رقم (21)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي غير المباشر و مستوى التضخم

| Sig | R ² | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------------|-------|--------|----------------|----------|--------|
| 0.253 | 0.210 | 0.459 | 3.277 | 3.5E+08 | 1.1E+09 | الثابت |
| | | | -1.256 | 3.1E+07 | -4.0E+07 | التضخم |

تشير إلى وجود علاقة سالبة بين معدل التضخم وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وحيث أن قيمة $R = 0.459$ ، فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي سالبة ومتوسطة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر ومعدلات التضخم، كما تشير R^2 إلى أن 0.210 من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى للتغير في مستويات التضخم.

وحيث أن مستوى الدلالة 0.253 أكبر من 0.05، فإنه تم رفض الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الفا (0.05) بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر ومعدلات التضخم.

ث- أثر عجز الموازنة على الاستثمار الأجنبي غير المباشر

لتحديد أثر عجز الموازنة على الإستثمار الأجنبي غير المباشر، فإن معادلة الانحدار البسيط، كما هو مبين في الجدول رقم (22)

جدول رقم (22)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي غير المباشر وعجز الموازنة

| Sig | R ² | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------------|------|-------|----------------|--------|--------------|
| 0.335 | 0.143 | .379 | 0.071 | 8E+008 | 6E+077 | الثابت |
| | | | 0.002 | 0.906 | 0.908 | عجز الموازنة |

تشير إلى وجود علاقة سلبية بين عجز الموازنة والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وحيث قيمة $R = 0.379$ ، فإن القيمة تفسر وجود علاقة ضعيفة بين مستويات عجز الموازنة والاستثمار الأجنبي غير المباشر . كما تشير R^2 إلى أن 0.143 من التغير في الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى للتغير في مستويات عجز الموازنة ، وحيث مستوى الدلالة 0.335 اكبر من

0.05 لذا تم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات عجز الموازنة وحجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر عند مستوى دلالة الفا = 0.05 .

ج- أثر حجم السكان على الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

لتحديد أثر حجم السكان على الاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن معادلة الانحدار البسيط،

كما هو مبين في الجدول رقم (23)

جدول رقم (23)

معادلة الانحدار بين الاستثمار الاجنبي غير المباشر و حجم السكان

| Sig | R ² | R | t | الخطأ المعياري | B | |
|-------|----------------|------|--------|----------------|----------|------------|
| 0.038 | 0.432 | .657 | -1.808 | 2.5E+09 | -4.6E+09 | الثابت |
| | | | 2.135 | 691.814 | 1476.317 | حجم السكان |

تشير إلى وجود علاقة موجبة بين حجم السكان والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وحيث قيمة R 0.657 ، فإن القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية بين حجم السكان وحجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر، كما تشير R² إلى أن 0.432 من التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى للتغيير في مستوى عدد السكان.

وحيث مستوى الدلالة الفا 0.038 اصغر من 0.05 فإنه تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

وكما يتضح فقد ارتبط نمو السوق (مقيسا بنمو عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة) بعلاقة طردية، وقد جاءت متوافقة سابقا في تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي غير

المباشر، فكلما زاد عدد أفراد المجتمع المحلي مع تحسن متوسط دخل الفرد كلما كبر حجم السوق.

ثانياً: نتائج الانحدار المتعدد: (multiple regression)

لدراسة أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث أظهرت وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، حيث بلغت قيمة $R = 0.98$. كما تشير قيمة R^2 إلى أن 0.97 من التغير في تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى إلى التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة. وحيث مستوى الدلالة الفيا 0.039 أصغر من 0.05 فإنه تقبل الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الرابع النتائج والتوصيات

4:1 النتائج

4:2 التوصيات

4:1: النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

1- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدم الاستقرار السياسي على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أشار النموذج في العلاقة بين حالة الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن 0.946 من التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى للتغيير في مستوى الاستقرار السياسي، و 0.773 من التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى للتغيير في مستوى الاستقرار السياسي.

2- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدلات التضخم على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أشار النموذج في العلاقة بين معدلات التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود علاقة ارتباط خطي، وإن كانت ضعيفة بينهما. وقد أظهر النموذج أن 0.155 من التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى للتغيير في مستويات التضخم، و 0.210 من التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى للتغيير في مستويات التضخم.

3- ارتبط نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ارتباطاً موجباً قوياً مع نمو عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أشار النموذج إلى أن 0.437 من التغيير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى للتغيير في مستوى عدد السكان نظراً لاتساع حجم السوق وتساعد امكانيات الإنتاج والتوزيع.

4- جاءت نتائج العلاقة بين حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة والنتائج القومي الإجمالي على غير المتوقع في العلاقة فزيادة الأداء الاقتصادي المتمثل بزيادة الناتج القومي الإجمالي عامل مهم في التأثير على حركة رؤوس الأموال. ولعل ظهور مثل هذه العلاقة السلبية في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يمكن أن يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية، وعدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حرية انتقال هذه الأموال.

5- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أشار النموذج في العلاقة بين حالة العجز في الموازنة و الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن 0.588 من التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى للتغيير في مستوى عجز الموازنة، و 0.379 من التغيير في الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى للتغيير في مستوى عجز الموازنة.

6- أظهرت نتائج الانحدار المتعدد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. حيث أشارت قيمة R^2 إلى أن 0.959 من التغيير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى إلى التغيير في المتغيرات المستقلة مجتمعة، و 0.97 من التغيير في تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعزى إلى التغيير في المتغيرات المستقلة مجتمعة

7- لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً قياساً بحجم وحاجة الضفة الغربية وقطاع غزة للاستثمارات، ولعل حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف المركز المالي

والاقتصادي للصفة الغربية وقطاع غزة المتمثل بارتفاع عجز الموازنة، وضعف النمو الاقتصادي، ومحدودية السوق المحلي كانت من الأسباب التي وقفت عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية.

8- بلغت الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أضعاف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا

يعزز نظرية أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر أقل تعرضا للمخاطر منه في الاستثمار

الأجنبي المباشر، نظرا لإمكانية تخلي المستثمرين الأجانب عن استثماراتهم في المحافظ

الاستثمارية بشكل أسرع في حال زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

9- معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت بشكل خاص في المدن والتي تعوزها

البنى التحتية، من هنا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في انتشار التنمية بين

المناطق المختلفة بشكل فاعل كما هو معول عليها.

10- تعتبر الحوافز والإعفاءات الضريبية من العوامل الهامة التي تأخذها الشركات

الأجنبية بعين الاعتبار عند اتخاذها القرار الاستثماري في البلد المضيف، علما أن هذه

الإجراءات مقبولة في الضفة الغربية وغزة مقارنة بالدول المحيطة.

4:2 التوصيات

توصيات تتعلق بهيئة تشجيع الاستثمار:

- 1- ضرورة العمل على تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني من خلال :
 - أ- التخطيط السليم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل يلبي احتياجات التنمية ويحقق النهوض الاقتصادي ضرورة توفير البيانات والأرقام الدقيقة حول حجم واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث القطاعات التي يساهم بها، والمناطق التي يوجد فيها، والأشكال التي يدخل بها للسوق والوظائف التي يوفرها. حيث لا يوجد أرقام واقعية تعكس الحقيقة حول وضع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه تعتبر أهم المشكلات التي يواجهها الباحثون ومتخذي القرار في مجال الاستثمار.
- 3- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار من خلال :
 - أ- إعادة تأهيل وهيكله موظفي الدوائر ذات العلاقة بالاستثمار بما يكفل إعطاء صورة مشرفة عن التعامل الرسمي في الضفة الغربية وغزة.
 - ب- تلافي التعقيدات الإجرائية ذات الطابع الروتيني، وما يصاحب ذلك من استنزاف للوقت والجهد مثل الإجراءات المتعلقة ببدء المشروع واستخراج التراخيص، وتسجيل الممتلكات.

توصيات تتعلق بتحسين الإطار القانوني:

- 1- المراجعة الدائمة والمستمرة لمختلف التشريعات الاقتصادية بما يكفل انسجامها مع التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي ويجعلها على درجة كافية من المرونة والواقعية

- 2- تقديم الحوافز والضمانات للاستثمارات الأجنبية على أسس علمية مدروسة
- 3- الشفافية والوضوح في اللوائح، والتشريعات الاستثمارية، والضريبية، و المالية، والإدارية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية.

توصيات تتعلق بالبنية الأساسية :

- 1- إعطاء أهمية خاصة لإنشاء، وإقامة، وتوزيع المرافق الأساسية، والخدمات المساندة لممارسة كافة الأنشطة الاستثمارية المختلفة.
- 2- توجيه المساعدات والمنح الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية نحو المشاريع الإنتاجية ذات المردود العالي ، أو تحسين البنية الإرتكازية القائمة.
- 3- وضع إستراتيجية متكاملة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتعاون مع القطاع الخاص لتطوير نظم المعلومات الاقتصادية وجعلها في خدمة المستثمرين.

توصيات تتعلق بسوق فلسطين للأوراق المالية:

- 1- توفير سوق مالية نشطة لضمان تحقيق سوق إصدار نشيط ومنظم يوفر لهذا الاستثمار الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- 2- إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة، مما يزيد من ثقة الأطراف المعنية بالاقتصاد، كما يؤدي إلى تعميق دور أسواق المال، ورفع قدرتها على تعبئة المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار، بما يضمن الحفاظ على حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
- 3- ترويج السوق المالية، بهدف المحافظة على المستثمر المحلي، وجذب المستثمر الأجنبي عبر التوعية الاستثمارية.

4- بذل الجهود من أجل التسويق الخارجي في محاولة للوصول إلى المستثمرين الأجانب في الأسواق الخارجية، عبر المؤتمرات والندوات من خلال الحوافز، كالمعاملة بالمثل وحرية حركة رأس المال والأرباح، وطمأنة المستثمر الخارجي على استثماراته.

توصيات تتعلق بالبحث العلمي:

- 1- العمل على إجراء دراسة تحليلية للتعرف على أثر الإجراءات البيروقراطية المتبعة في دوائر السلطة الوطنية الفلسطينية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.
- 2- العمل على إجراء دراسة مقارنة حول أثر العوامل السياسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل.
- 3- إجراء دراسة تحليلية حول دور هيئة تشجيع الاستثمار كهيئة متخصصة في جذب الاستثمارات الأجنبية للضفة الغربية وقطاع غزة.

قائمة المراجع العربية

المصادر والمراجع بالعربية : -

1. البريكان، سعود، التكامل الاقتصادي العربي - التحديات والآفاق، صندوق النقد العربي-معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2005 .
2. الربيعي، فلاح ، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، جامعة عمر المختار، طرابلس، 2005.
3. مكحول، باسم، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الطبعة الأولى، رام الله، 2002.
4. النجار، فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
5. الهجوج، حسن ، اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة-مصر، 2004.

الرسائل الجامعية باللغة العربية

1. العزام، نضال، محددات الطلب على الاستثمارات الأجنبيّة، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 1994.
2. قباجة، عدنان، أثر فاعلية ممارسة الحوكمة على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا. الأردن. 2008
3. نصر، لؤي، دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

الدوريات باللغة العربية

- (1) أبو القمصان، خالد، تصور السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مجلة رؤية، عدد 5. ص 12-18
 - (2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 12، 2008 ، ص (51-53) .
- ### المؤتمرات باللغة العربية

1. أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مؤتمر الاستثمار والتمويل، شرم الشيخ، مصر، 2005.

2. جأنقي، يعقوب علي و بأنقا، علم الدين، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر التمويل والاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر: تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، شرم الشيخ-مصر، 2005.
3. الفراء، ماجد. النمروطي، خليل، معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة: دراسة ميدانية، بحث مقدم لمؤتمر الاستثمار والتمويل للجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

التقارير باللغة العربية

1. تقرير منظمة الفاو (2003)
2. تقرير منظمة الشفافية العالمية (2004-2005)
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، مناخ الاستثمار في الدول العربية (2008).
4. مركز ماس للسياسات الاقتصادية. (2008-2009)
5. نشرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني
6. سوق فلسطين لأوراق المالية، مجموعة تقارير.
7. قانون تشجيع الاستثمار.
8. الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، ورقة عمل ، 2005.

قائمة المراجع بالإنجليزية

المصادر و المراجع بالإنجليزية

1. Apergis N., Lyroudi K., and Vamvakidis.A, **the Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth**: Evidence from Transitional Countries. University of Macedonia, , USA. 2008.(www.ssrn.com)
2. Berenson, M. L. Levine. D. M. and Krehiel , T . C. **Basic Business Statistics**. Pearson Education: Prentice. (2004).
3. Fabian,B., Matthias,B. & Robert,O. **The characteristics and determinants of FDI in Ghana**. Hamburg Institute of International Economics.2008. www.hwwi.org
4. Hood, N. and Young, S. , **Multinational companies: Some factors and figures, Economic Impact**, Longman group,2nd edition, Essex, UK,2008
5. Krugman, Ch., **A cost-benefit analysis of foreign direct investment**, McGraw Hill, 5th edition, New York. 2000.
6. Laabas,B. and Abdmoula,W. **Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments**, Arab Planning Institute, Kuwait,2009.
7. Madura,J., **International Financial Management**, South-Western, 7th edition, New York,2006.
8. Reilly,K & Brown, **Investment analysis and Portfolio Management**, South –Western, 7th edition, USA, 2003
9. Shapiro,Alan C. **Multinational Financial Management**, John Wiley & Sons.Inc.7th edition, USA,2003.
10. Terpstra,V., International **marketing**, Holl-Sounders, 2nd edition, Tokyo, 2002.

الرسائل باللغة الانجليزية

1. Jose G., **A Sensitivity Analysis of Foreign Direct Investment Determinants in Developing Countries**, pp.89-113, PH.D Thesis. The Johns University, 2005.
(www.lib.umi.com/dissertation)

الدوريات باللغة الإنجليزية

1. Ang, B. **Determinants of FDI in Malaysia**. Journal of Policy Modeling, Vo.1, No.1,2003,pp.185-189.
2. Carlos,A. and Rowland,P. **Determinants of Investment flows into emerging markets**, Borradores de Economia,313, Banco de la Republica de Colombia,2005,pp.2-13. www.ssrn.com
3. Faeth, I., **Determinants of FDI, a tale of Nine Theoretical Models**, Journal of Economic Surveys, Vol.23, No.1, 2009, pp.165-196.
4. Georgiev,G.el all, **Macroeconomic Fundamental and Net portfolio investment between developed regions**, Journal International Finance, Vol.8, No.2, 2000, pp.303-327
5. Nieuwerburgh,S. Buelens, F. and Cuyvers, L. **Stock Market Development and Economic Growth in Belgium**, Explorations in Economic History, Vol.43, No.1,2006, pp.1-26
6. Rodriguez & Pallas,J. **Determinants of FDI in Spain**. Applied Economics Vol.40,No.19, 2008, pp. 2443-2450.
7. Sawkut,R. **Determinants of FDI: lessons from African Economies**. Journal of applied Business and Economics, Vol.9, No.1,2009,pp60-71
8. Sayed,A., **Determinants of FDI revisited in regiocentric environments** , International Business and Entrepreneurship Development, Vol.4, No.1-2,2009, pp62-73
9. Yeo,T. **An Emperical study on the Determinants of FDI into Korean service industry**, Journal of Business Studies, Vol. 11, No.1,2008,pp.9-22

المؤتمرات باللغة الانجليزية

1. Abdul Mottaleb, **Determinants of FDI and its impact on economic growth in developing countries**, policy research working paper series, World Bank, 2009,pp.1-5. www.ssrn.com
2. Al faro L., Chanda A., Kalemli- Ozcan S., and Sayek S. (2002) "FDI and Economic Growth: The Role of Local Financial Markets" World Bank.
3. Billmeier A. and Massa, I., **What Drives Stock Market development in the Middle East and Central Asia**- institutions, remittances, or Natural Resources? IMF, Working Paper,2007. www.ssrn.com
4. Carcovic M. and Levine R, "**Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth**" Department of Business Finance, University of Minessota, .. (2002)

5. Jallab M., Gbakou M., Sandretto R., "**FDI Macroeconomic Instability and Economic Growth in MENA Countries**". UN Economic Commission for Africa and African Trade Policy Centre. (2008) , (www.ssrn.com)
6. Rault, Ch., Sova,R. & Sova,A. **The determinants of FDI. Evidence from recent European Union Members**, IABR and TLC Conference Proceedings, Puerto Rico, USA. 2008. (www.ssrn.com)
7. Rysava,E. and Galeotti,E. **Determinants of Foreign Direct Investment in Czech Manufacturing Industries between 2000-2006**, Charles University. Prague.Institute of Economic Studies,2009. pp. 1-28. <http://ies.fsr.cuni.cz>
8. Santis De and Vicarelli Claudio, **The Determinants of FDI flows in Europe**. Paper presented at 4th International Studies Association annual convention, Chicago, February, 2007. www.ssrn.com
9. Uctum,M.and Uctum, R. **Portfolio Flows,Foreign Direct Investment, Crises and structural changes in Emerging Markets**. Evidence from Turkey, 11th annual conference on computing in economics and finance. 2005.
10. Winchell, J. **Determinants of FDI in Developing countries**, Bilateral Investment Treaties, and Instinctual property Rights. Paper presented at 4th International Studies Association annual convention, Chicago, February, 2007. www.ssrn.com

التقارير باللغة الانجليزية

1. UNCTAD, World Investment Report, (2008)
2. UNISCO **Quarterly Report on Economic and social conditions and Trends in West Bank and Gaza.**, (2008)
3. World Bank, **investment Climate Survey**,2006,data base.(www.worldbank.org.)
4. World Bank, **Country Profile for West Bank & Gaza**, 2009.(www.worldbank.org.)
5. World Bank, **World investment report,2008**. (www.worldbank.org)
6. World Bank, **World investment report,2009**. (www.worldbank.org)

المراجع الالكترونية

1. (www.erf.org/tenth/trade Presented/Steve Onyeiwu.pdf)
2. (www.erf.org.eg)
(www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wb03288.pdf)
3. (www.erf.org.eg/tenthconf/Trade_Background/Bouoiyour.pdf)
4. (www.lib.umi.com/dissertation)
5. . (www.eagerproject.com/discussion9.pdf)
6. .(www.ssrn.com.)
7. . (www.ideas.repec.org/p/anp/en2004/061)
8. . (www.worldbank.org.)